

بحث بعنوان

الهجرة غير الشرعية وسبل مواجهتها فى دول الشمال الأفريقي

إعداد الباحث

مسعد شوقي عبد النبي محمد

تحت إشراف معالي الأستاذ الدكتور

الشافعي محمد أحمد بشير

مقدمة :

الهجرة الدولية قديمة منذ أن وجدت التجمعات البشرية ، والتاريخ يشير إلى عديد من الهجرات من أقدم العصور ، وأقدم الهجرات خرجت من جنوب غرب آسيا نحو أوروبا في الغرب ونحو أمريكا بعد اكتشافها في الشرق ونحو أفريقيا في الجنوب الغربي ، كما كانت الهجرة تحدث قديماً بين دول الشمال الأفريقي وأوروبا ، وكانت هذه الهجرات تتم بصورة مختلفة ، بعضها يتمثل في التغيرات المناخية أو نقص الغذاء والبحث عن حياة أفضل للمهاجرين وحيواناتهم ، وهي هجرات سلمية ، وهناك هجرات اتسمت بالقوة والبطش والمفاجأة والسرعة وانتهت بالفتوح ، كغزوات المغول والأتراك من وسط آسيا والقبائل الجرمانية ، كما كان للفتوحات العربية الإسلامية دور كبير في الهجرات ، فقد تم تحرير المناطق التي وصلت إليها الفتوحات من الجهل والعبودية وترتب على هذا انتقال واسع للبشر بين الجزيرة العربية والأقطار المحررة ، ثم حدثت بعد ذلك ردة فعل وبدأت الموجات التجارية والحربية الاستعمارية تأتي من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا ، بداية بالحروب الصليبية وانتهاءً بالغزو الفرنسي والاستعمار الأوروبي الحديث لبعض الأقطار العربية .

هذه التحركات البشرية القديمة لم تقف أمامها حدود إذ لم تكن الحدود موجودة آنذاك فحدود الدولة كانت تنتهي حيث لا يتمكن الحاكم من الدفاع عنها أو المحافظة عليها ، ولقد تبدل الوضع بعد اكتشاف العالم الجديد وبدأت عملية تعمير القارات الحديثة لاستكشاف أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا ، ومع اكتشاف العالم الجديد بدأت الهجرة الأولى من أوروبا واستمرت الهجرة إليها قاصرة على الأوروبيين حتى أوائل الستينات ، ومن ثم فتح أبواب الهجرة أمام أبناء الدول الأخرى ، من غير الأوروبيين تحت ضغط التوسع الاقتصادي الضخم ، وتزايد الحاجة إلى المتعلمين من أبناء الدول النامية ، ويتضح ذلك جلياً من التغير الذي حدث في تركيبة المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية طوال قرن كامل ، وكانت الهجرات الأولى إلى العالم الجديد (أمريكا وكندا) من بريطانيا وأيرلندا وكندا والسويد الخ (أي من دول غرب أوروبا) ثم تحولت مصادر الهجرة إلى جنوب أوروبا وعلى الأخص من إيطاليا واليونان ، ثم تحولت مصادر الهجرة إلى شرق أوروبا ، وأخيراً بدأت الهجرة من الدول النامية تزداد تبعاً منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولقد ارتفعت الهجرة إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والتي فقدت فيها أوروبا نحو ٥٥ مليون قتيل و ٥٠ مليون لاجئ ونحو ٢٥ مليون مشرد ، وكنيجة للتحول في صناعة السلام وبتنفيذ مشروع مارشال لإنقاذ أوروبا المدمرة من حربيين عالميتين بينهما نحو ٢٠ سنة ودفع الشيوعية عنها وبإعادة بنائها والانتعاش الاقتصادي الذي مرت به أوروبا .

ومما زاد من صعوبة إيجاد حل للهجرة الأفريقية إلى أوروبا إسهام بعض المواقف المتشددة لأحزاب اليمين في كثير من بلدان أوروبا بالدفع في اتجاه إصدار قوانين تضع عراقيل تعجيزية أحياناً أمام إمكان الحصول على تأشيرة الدخول والإقامة في أوروبا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي من المنظومة الشيوعية ، وعند خروجها كشفت هذه البلدان عن فقر وأوضاع مأساوية وهشاشة اجتماعية لتصبح الأولوية بعد ذلك لمواطني الإتحاد الأوروبي قبل غيرهم ، هكذا لم يكن هذا التحول السياسي الأوروبي في صالح المهاجرين الأفارقة والآسيويين على السواء ، والذين لم يعد بوسعهم الالتحاق أو الهجرة إلى أوروبا بسهولة ، فالبدل عنه هم المهاجرون واليد العاملة من أوروبا الشرقية التي هي أقرب إلى أوروبا الغربية بكل المقاييس الثقافية والحضارية .

فالهجرة عمل فردي اختياري حر ، يتم بشكل إرادي ذاتي ، وينص القانون الدولي على حق كل شخص في الرحيل عن بلده ، ولكنه بالمقابل يعطى كل دولة الحق السيادي الكامل في تقرير الذين يسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها وتضع كل دولة سياسات ونظم الهجرة إليها، وتعد الهجرة العربية غير الشرعية بصفة عامة والعرب من الشمال الأفريقي بصفة خاصة إلى أوروبا من أهم نماذج الهجرة المثيرة للاهتمام ، وهي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلغ الأبواب التي تنتهجها القارة الأوروبية في وجه الهجرة الشرعية الأفريقية وخاصة العربية منها .

مما لاشك فيه أنه إذا ما تم تحديد عدم وجود تشريع محدد بشأن الهجرة غير الشرعية أو عدم كفايته فإن ذلك يدخل في إطار العوائق الرئيسية أمام مكافحة الهجرة غير الشرعية ، لذا كانت الحاجة ملحة إلى تشريعات خاصة بالهجرة غير الشرعية وتجريم أفعالها والأفعال الإجرامية الأخرى ذات الصلة بها وتجريم غسل عائدات الهجرة غير الشرعية .

ومن المؤكد أن هناك أثراً اقتصادياً سلبية للهجرة غير الشرعية على المهاجرين من دول الشمال الأفريقي وعلى دول الشمال الأفريقي ذاتها ، ومع ذلك فقد ظلت معالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة الشمال الأفريقي قضية أمنية بحثه ، تخضع لنظرة الأمن والشرطة ، وعلى الرغم من أنها خفضت نسبياً من أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلا أنها لم تحل المشكلة في العمق ، ولم تستطع إيقاف قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط أملاً في الوصول إلى حياة أفضل في أوروبا.

وبناءً على ما سبق سوف أقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية .

المبحث الثاني : الإطار التشريعي والقانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المبحث الثالث : آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مواجهتها في دول الشمال الأفريقي .

المبحث الأول ماهية الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم :

جريمة الهجرة غير الشرعية والتي تعد نمطاً من أنماط جريمة الاتجار بالبشر^(١)، ليست بالطبع ظاهرة حديثة حيث إن نشأتها لا تتعارض مع نشأة الحدود السياسية بين الدول وتقنين السفر والتنقل منها وإليها ، فقد بدأت قبل ذلك مع كل هجرة لمجموعة من الأشخاص إلى أي بقعة في الأرض دون موافقة أهلها الأصليين^(٢).

وتتعدد أنماط الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها ، كما تتعدد الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة غير الشرعية ، ولفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلية لا بد من تقصي أسبابها ، والتي ترجع في المجمل إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لذا فإننا سوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية وتحديد أنواع المهاجرين .

المطلب الثاني : أنماط الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها .

المطلب الثالث : أسباب الهجرة غير الشرعية .

المطلب الأول

تعريف الهجرة غير الشرعية وتحديد أنواع المهاجرين

تمهيد وتقسيم :

الهجرة - بصفة عامة - يقصد بها الهجرة الشرعية وهي : مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة^(٣) ، وهي ظاهرة طبيعية اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان والطير منذ بدء الخليقة ، ويقوم بها الأفراد لمواجهة المصاعب المجتمعية التي يعانون منها سواء كانت ظروفًا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، وهذا ما يلخصه المفكر الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي في مقولة شهيرة له (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات)^(٤)، وقد أقرت الاتفاقيات الدولية الهجرة بين الدول فنصت عليها المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية^(٥).

(١) انظر : د/ على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٥٩م ، ص ٢٧٥ - ٢٩٧ .

(٢) انظر : د/ محمد هشام عزمي ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦ .

(٣) انظر : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة الغير شرعية (رؤيا مستقبلية) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م ، ص ١٤ .

(٤) انظر : د/ عبد الحليم بن مشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية ، مجلة الفكر ، مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، العدد السابع ، نوفمبر ، ٢٠١١م ، ص ٩٦ .

(٥) انظر : د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر فى ضوء القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٠م والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١١م ، ص ١٤٢ .

وفي هذا المطلب سوف نحاول ضبط تعريف الهجرة غير الشرعية من أجل اعتماد تعريف واحد خلال هذه الدراسة ، وذلك بعد استعراض مجموعة من التعريفات الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك التعريفات الفقهية وكذلك أيضاً التعريفات الصادرة حسب وجهة نظر دولة المنشأ ودولة الاستقبال ، ثم نقوم بتحديد أنواع المهجرين غير الشرعيين مثل : المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء ، والعمال المهاجرين غير الشرعيين ، والمهاجرون السريون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني ، والمهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة والإقامة ، وذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية .

الفرع الثاني : تحديد أنواع المهجرين غير الشرعيين .

الفرع الأول تعريف الهجرة غير الشرعية

أولاً : تعريف المنظمات الدولية :

١- تعريف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠ م .

عرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م الهجرة غير الشرعية (تهريب المهاجرين) بأنها : تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف لا يكون هذا الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها ، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى^(١).

٢- تعريف الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم ١٩٩٠م :
عرفت الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠م المهاجر غير القانوني في المادة (٥) فقرة (ب) بأنه : يعتبر بدون وثائق في وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها^(٢) في الفقرة (أ) من هذه المادة^(٣) .

٣- تعريف المفوضية الأوروبية :

عرفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها : كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير مباشرة بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، ويتم ذلك

(١) انظر : المادة (٣/أ) من البروتوكول .

(٢) تنص المادة (٥) الفقرة (أ) من الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠م على أنه : يعتبر المهاجرين في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها .
انظر الرابط التالي :

بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة ، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي (الإتحاد الأوروبي) بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة ، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات ، وأخيراً هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد^(١).

٤- تعريف المنظمة الدولية للعمل :

عرفت المنظمة الدولية للعمل الهجرة غير الشرعية بأنها : تلك التي يكون بموجبها المهاجرون غير مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من :

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلصوا من الرقابة المفروضة .
- الأشخاص الذين رخص لهم بالعمل بموجب عقد ، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له ، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي .
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية^(٢).

ثانياً : تعريف الفقه القانوني :

١- تعريف الفقه القانوني الغربي :

عرف «ستيفن كاسلز» المهاجرين غير الشرعيين بأنهم : أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة وذلك بدون الوثائق والتصاريح اللازمة.

بينما عرف «جشوار ديكرات» المهاجرين غير الشرعيين بأنهم : أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك الذين يدخلون بدون تصريح ، وكذلك الذين يدخلون بدون أوراق مزورة ، وكذلك الذين دخلوا بتصاريح دخول مؤقتة ولكنه تجاوزوا مدة تلك التصاريح .

كما عرف «بيتر سلكر» المهاجرين غير الشرعيين بأنهم : أولئك الذين يدخلون قطعاً معيناً بطريقة غير شرعية ، أو أولئك الذين تجاوزوا مدة تأشيراتهم ، أو الذين انتحلوا وظائف معينه كسياح ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين^(٣).

(١) انظر : د / ناجي عبد النور ، الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، يومي ٢٩ و ٣٠ أبريل ٢٠٠٨م ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٢/٢٠١١م ، ص ١١ .

(3) Steven Kazlez, 2000:33 – Jashaa Richert, 1982:411 – Peter Stalker, 1994:40

أشارت إليها : د/ أماني فاروق فهمي ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر ، دراسة ميدانية لبعض المهاجرين من محافظة البحيرة / كفر الدوار ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٣م ، ص ٥٧ .

٢- تعريف الفقه القانوني العربي :

عرف بعض الفقه الهجرة غير الشرعية بأنها : تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية ، لصعوبة الهجرة الشرعية ، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة^(١).

كما عرفها بعض الفقه أيضاً بأنها : انتقال المهاجر من الموطن الأم إلى وطن آخر مهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة أو مؤقتة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والقانون الدولي^(٢).

وعرفها آخرون بأنها : تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك ، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد^(٣).

وعرفها جانب من الفقه بأنها : دخول الدولة بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة ، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة دون الحصول على موافقة السلطات ، وذلك إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث^(٤).

ونحن من جانبنا نرى أن الهجرة غير الشرعية يقصد بها : انتهاك قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة بعدم الالتزام بالشروط القانونية للهجرة التي تضعها الدول المرسله والمستقبلة على حد سواء ، ويستوي في ذلك أن تكون الهجرة عن طريق أفراد أو جماعات منظمة.

ثالثاً : تعريف الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ ودولة الاستقبال :

١- تعريف الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ :

تعرف الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ بأنها : خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك ، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة أو بطريقة احتيالية^(٥).

(١) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي ، دار المتحدة للطباعة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ م ، ص ٢٨.

(٢) انظر : د/ محمد الشناوي ، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٤ م ، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) انظر : د/ محمد الأسعد دريز ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية ، تونس ٢٠٠٣ م ، ص ٧.

(٤) انظر : المبحث الثاني من الباب الأول من هذا البحث ، ص ٣٤.

(٥) انظر : د/ طارق فتح الله خضر ، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها ، مجلة بحوث الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ٣١.

٢- تعريف الهجرة غير الشرعية حسب دولة الاستقبال :
تعرف الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة الاستقبال بأنها : وصول المهاجر إلى حدود أراضيها دون موافقتها أيًا كان البلد القادم منه (البلد الأم أو بلداً آخر) وأياً كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووسيلة وصوله إلى أراضيها (سواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو غير شرعي أو خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ شرعي) وكذلك أيضاً مستنداته (أصلية أو مزورة) ويرجع إسباغ الصفة غير الشرعية على هذا المهاجر إلى : عدم حصوله على موافقة الدولة ، حيث يستوي أن يدخل بطريق سليم ويحصل على الموافقة لفترة معينة ، ثم عقب ذلك يرفض المغادرة بعد انتهاء تلك الموافقة أو دخوله بطريق غير سليم ثم يقوم بتقنين وضعه عقب ذلك فيتزوج للحصول الإقامة الشرعية^(١).

الفرع الثاني

تحديد أنواع المهاجرين غير الشرعيين

أولاً : المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء :

يعرف اللاجئون بأنهم : الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين فروا من بلد المنشأ ، نتيجة لخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب عنصرية أو دينية أو بيئية أو بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو بسبب الجنسية أو بسبب الآراء السياسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة والذين لا يمكنهم العودة ولا يرغبون في العودة إلى بلدانهم^(٢).

طبقاً لنص الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة ١٩٥١م : لا توقع الدولة عقوبات جزائية على اللاجئين الذين يدخلون بصفة غير قانونية أو يقيمون بصفة غير قانونية^(٣)، ونظراً لتراجع فرص الهجرة الشرعية فإن هذا الأمر يفتح فرصاً للهجرة غير الشرعية عن طريق استغلال اللجوء كنظام تتخفى فيه الهجرة غير الشرعية ، فقد يكون لاجئ سياسي وعندما يرفض طلبه ، فيكون عبارة عن مهاجر غير شرعي ومقيم غير قانوني .

ثانياً : العمال المهاجرين غير الشرعيين :

إن فرص العمل غير الشرعية تشكل إحدى الطرق التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين مقابل أجر زهيد ، إذ تحفز هذه الفرص ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث ترفع من أعدادها ، ما دامت هذه الفرص متوفرة في الضفة الأخرى التي يقصدها المهاجرين غير الشرعيين ، فهي تساهم في إخفائهم عن أعين سلطات ذلك البلد طوال المدة التي يقضونها ، لكن رغم هذا يعاني هؤلاء المهاجرين من قرارات

(١) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مقال منشور في مكافحة الهجرة غير المشروعة ، مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م ، ص ٢١١-٢١٠.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩م : التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية » ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مصر ، ٢٠٠٩م ، ص ٢١٢.

(٣) انظر : المادة (٣١) من الاتفاقية .

الطرد الجماعي عند اكتشافهم كما يحدث للعمال المهاجرين غير الشرعيين من دول الشمال الأفريقي باتجاه دول أوروبا ودول شبه الجزيرة العربية ، فمعظم هؤلاء المهاجرين يملك رخصة عمل لكنها مخصصة فقط للعمل في نشاط معين فإذا خالف هذا النشاط فإنه يتعرض للطرد أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان كغياب الطعام والمأوى ويحرم من الحق في التعليم والرعاية الصحية ، كما يتعرض للاستغلال والعمل القسري ، علماً بأن قرارات الطرد الجماعي هذه تتعارض مع أحكام المادة (٢٢) فقرة (٩) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان إذ تنص على : عدم جواز طرد الأجانب الذين دخلوا بطريقة شرعية أو غير شرعية^(١).

ثالثاً : المهاجرون السريون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني :

تتعدد أشكال الهجرة غير الشرعية ، فعلى سبيل المثال هناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق والدخول إلى البلاد من المعابر الحدودية ، وهناك الدخول عن طريق التسلل إلى البلاد بعيداً عن المنافذ الحدودية ونقاط التفتيش سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي غير منظم أو منظم في شبكات^(٢) كالتسلل عبر الحدود البحرية باستعمال قوارب الموت ، و تنتشر هذه الطريقة في سواحل دول الشمال الأفريقي فتعد هذه المنطقة المدخل الرئيسي لأوروبا نظراً للقرب الجغرافي ولتطور وسائل النقل التي يستعملها هؤلاء المهاجرين ، وقد تزايدت موجات الهجرة غير الشرعية بكثرة في السنوات القليلة الماضية باتجاه أوروبا عبر المتوسط نتيجة للأحداث التي شهدتها الضفة الجنوبية للبحر المتوسط (ثورات الربيع العربي)^(٣).

رابعاً : المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة :

ينطبق مصطلح الهجرة غير الشرعية على هؤلاء الأفراد الذين يدخلون الدولة المقصد بطريقة قانونية ولكن لا يجددون بطاقتهم لعدم توافر شروط التجديد، مثل الطلاب والسياح الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة خلالها ومثل متخلفي الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية ، كذلك ينطبق مفهوم الهجرة غير الشرعية أيضاً على ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين^(٤).

(١) انظر : د/ منصور رءوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٣/٤/٢٠١٤م ، ص ٢٠.

(٢) انظر : د/ أحمد عبد العزيز الأصفر ، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأساليب والأسباب المتبعة ، بحث منشور في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ، السعودية ، ٢٠١٠م ، ص ١٢.

(٣) انظر : د/ منصور رءوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٢١.

(٤) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م ، ص ٥٠.

المطلب الثاني أنماط الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها

تمهيد وتقسيم :

استطاعت الهجرة غير الشرعية أن تكيف نفسها مع التحديات التي تجابهها من قبل السلطات الرسمية في الدول المستضيفة ، وفي الدول الطاردة للسكان في الوقت نفسه ، مما جعل الظاهرة تفرض نفسها مجدداً بأنماط جديدة ومتعددة^(١)، فتنوعت أنماط الهجرة غير الشرعية باعتبار دول العبور ، والفترة الزمنية التي يقضيها المهاجرين غير الشرعيين بعيداً عن أوطانهم ، والجنس البشري ، والوسائل التي يستخدمها المهاجرين غير الشرعيين .

وتعد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحد المصادر الرئيسية لمد دول الإتحاد الأوروبي بالأيدي العاملة ، لقربها الجغرافي من ناحية ، ولتوافر العرض من الأيدي العاملة من ناحية أخرى ، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب في معظم دول المنطقة^(٢)، لذا تعد أوروبا هدفاً رئيسياً لاتجاهات الشباب للهجرة غير الشرعية إليها من دول الشمال الأفريقي من خلال عدة معابر . وهو ما سأوضحه من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : أنماط الهجرة غير الشرعية .

الفرع الثاني : اتجاهات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من دول الشمال الأفريقي .

الفرع الأول

أنماط الهجرة غير الشرعية

أولاً : الهجرة غير الشرعية باعتبار دول العبور :

١- الهجرة غير الشرعية المباشرة :

يقصد بالهجرة غير الشرعية المباشرة : انتقال المهاجرين غير الشرعيين بين دولتين جارتين الأولى هي البلد المنشأ والثانية هي الدولة المقصد ، دون أن يمر المهاجرين غير الشرعيين بدول أخرى ، وهذا ما هو مستعمل غالباً في دول الشمال الأفريقي بحيث تكون وجهتهم المباشرة هي المدن الساحلية في جنوب أوروبا.

٢- الهجرة غير الشرعية الغير مباشرة :

يقصد بالهجرة غير الشرعية الغير مباشرة : تلك الأمواج البشرية من المهاجرين غير الشرعيين المنطلقة من البلد المنشأ ، والتي تعبر بطريقة غير قانونية دول العبور من أجل البقاء فيه لمدة معينة ،

(١) انظر : د/ أحمد عبد العزيز الأصر ، الهجرة غير المشروعة ، الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م ، ص ١٤٥ .

بهدف الوصول إلى الدولة المقصد ، وتعد دول شمال أفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية للعمالة الأفريقية المهاجرة إلى أوروبا^(١).

- وتتميز الهجرة العابرة بما يلي :
- أنها تكون بين ثلاث دول فأكثر .
- أنها تتم ضمن شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ، التي توفر أطول مدة من الإقامة غير القانونية سواءً في الدولة العبور أو المقصد^(٢).

ثانياً : الهجرة غير الشرعية باعتبار المدة (الفترة الزمنية) :

١- الهجرة غير الشرعية المؤقتة :

يقصد بالهجرة غير الشرعية المؤقتة : حركات سكانية من قطر إلى آخر بشكل غير قانوني ، (فردي أو جماعي عبر شبكات منظمة) ، وتتم غالباً في فصول أو مواسم بعينها ، وتتصف بأنها ذات طابع زمني قصير مثل السياح الذين تجاوزوا مدة إقامتهم ، ومتخلفي الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية ، وحركات الصيادين الذين يدخلون إلى المياه الإقليمية لدولة أخرى ، وتستمر هذه الرحلة إلى أشهر بكاملها في بعض الأحيان^(٣).

٢- الهجرة غير الشرعية الدائمة أو طويلة الأمد :

يعتبر هذا الشكل من أوضح أشكال الهجرة غير الشرعية ، حيث ينتقل الأفراد إلى بلدان الاستقبال بنية الإقامة الدائمة دون أن يحصلوا على إذن مسبق ، ثم يحاول الفرد أن يحصل على الجنسية بعد فترة قد تطول أو تقصر من عملية الانتقال إلى موطنه الجديد ، المثال على ذلك : أن يتزوج من أجنبية ، أو يدخل البلاد كلاجئ سياسي فإذا لم يجاب إلى طلبه فيبقى في البلد ليصبح مهاجر غير شرعي^(٤).

ثالثاً : الهجرة غير الشرعية باعتبار الجنس البشري (النوع) :

١- هجرة الشباب الذكور :

تعد هجرة الشباب الذكور غير المشروعة من أقدم أشكال هذا النوع من أنواع الهجرة ، وهي أيضاً في الوقت نفسه أكثر انتشاراً من هجرة الشابات الإناث ، ذلك أن الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتق الذكور أكبر مما هي بين الإناث ، وتلقى المسؤولية الاجتماعية على عاتق الذكور بدرجات أكبر ، ولهذا تعد هجرة الشباب الذكور أكثرها انتشاراً وأقدمها تاريخاً^(٥).

(١) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - د/ على الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، طرابلس ، منشورات الجامعة المغربية ، ٢٠٠٧ م ، ص ٥٥.

(٢) انظر : د/ منصور رءوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) انظر : د/ أماني فاروق فهمي ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٤) انظر : د/ أماني فاروق فهمي ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٥) انظر : د/ أحمد عبدا لعزيز الأصفر ، الهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٢- هجرة الإناث :

ظهرت هجرة الإناث بقوة في الآونة الأخيرة ، نظراً لأن الصعوبات التي وضعتها السلطات الرسمية في الدول المستقبلية للمهاجرين دفعت إلى ضرورة التساهل مع النساء والأطفال لاعتبارات إنسانية وأخلاقية ، فمن الملاحظ أن بعض الدول الأوروبية كأسبانيا مثلاً لا يسمح قانونها بإعادة الأطفال إلى بلادهم ويمنع ترحيلهم إلا بموافقتهم وضمن شروط خاصة ، مما دفع الكثير من النساء إلى الهجرة غير المشروعة برفقة أطفالهن لما في ذلك من ضمان لهن ، وقد تندفع نساء أخريات إلى الإسراع في الهجرة قبل الولادة لاعتقادهن أن توفيقهن من قبل السلطات الأوروبية وهن في مرحلة الحمل يعطيهن الحق في اكتساب شرعية الإقامة^(١).

٣- هجرة الأطفال :

أدى فرض نوع من الحماية على الأطفال من جانب بعض دول أوروبا إلى تكيف المهاجرين مع هذه القوانين ، فارتفعت نسبة الأطفال المهاجرين حتى أصبحت مصدر قلق بالنسبة للمعنيين باتخاذ القرار في الدول المستقبلية ، فأنشئت لذلك الدور المخصصة للإيواء والرعاية حتى أصبح معظم الشباب القادمين من دول الشمال الأفريقي إلى بلد كأسبانيا مثلاً يسلمون أنفسهم إلى السلطات بشكل طوعي ، لأنهم يعرفون أنهم سيتلقون عناية ستكفل لهم مستقبلاً أفضل ، فتزايد عددهم في تلك الدور حتى جاوز ستة آلاف طفل ، إلا أن الدول التي كانت تدعو إلى حماية الأطفال وتحول دون عودتهم إلى مواطنهم الأصلية أخذت تطالب بقوة إلى ترحيل المهاجرين النساء والأطفال إلى بلادهم الأصلية ، مما ترتب عليه أن الأطفال الراغبين بالهجرة باتوا يتحينون الفرصة للتسلل إلى داخل سيارة أو شاحنة تقلهم إلى الضفة الأخرى من جنوب القارة الأوروبية^(٢).

رابعاً : الهجرة غير الشرعية باعتبار الوسيلة :

١- التهريب عن طريق البحر :

نظراً لامتداد مواجهة ساحل البحر المتوسط ووجود المناطق الزراعية والمدن والقرى المتاخمة للساحل ، أتاح الفرصة لممارسة سماسرة تهريب العمالة الوطنية خارج دول الشمال الأفريقي بطريقة غير شرعية^(٣) ، وغالباً ما يفضل المهربون استخدام الممرات البحرية في عمليات تهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية ، ويعود السبب في ذلك إلى أن التهريب على هذا النحو يدر أرباحاً كثيرة ، ثم إن هذا النوع من الأرباح قليل التكاليف ، وكذلك فإن الممرات البحرية تمنح الربان وطاقم السفينة أو المركب المرونة اللازمة لمناورة خفر السواحل والتمكن من الهروب منهم ، وعدم الوقوع في قبضتهم ، كما وأن اتساع المساحات الساحلية تجعل من الصعب وضعها تحت المراقبة على مدار الساعة^(٤).

(١) انظر : د/ أحمد عبدا لعزیز الأصفر ، الهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) انظر : موقع الجزيرة الفضائية ، الهجرة في قوارب الموت ، الاثنين ، ١١/٣٠/١٤٢٥ .

(٣) انظر : د/ محمد مصطفى محمد إبراهيم ، تأثير الهجرة الشرعية على القرية المصرية (دراسة حالة على قرية ميت ناجى بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٤م ، ص ٣٤ - د/ طارق الشهاوى ، الهجرة الغير شرعية (رؤيا مستقلة) مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤) انظر : د/ محمد مصباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة) دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، الإمارات ، ص ٣٢ .

٢- التهريب عن طريق البر :

تتخذ عمليات التهريب عبر الممرات البرية خاصة في الدول التي لا تقع على البحار، نظراً لقلّة تكاليفه ومخاطره ، ولكثرة المنافذ الحدودية التي لا تخضع للحراسة والمراقبة من قبل السلطات العامة ، ولكونها توفر للمهربين إمكانية مناورة دوريات الحدود والاختباء منهم ، ويتم اجتياز المسافة المطلوبة لعبور الحدود الدولية إما سيراً على الأقدام أو بوضع المهاجرين في الصهاريج والحاويات ، أو بوضعهم في أكوام السلع والمواد^(١).

٣- التهريب عن طريق الجو :

يتم التهريب عن طريق الجو من خلال التزوير في تأشيرات دخول الدول الأوروبية ، أو تقديم مستندات مزورة للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول الدول الأوروبية بطرق غير مشروعة ، المثال على ذلك : تزوير مراسلات الإنترنت أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك ، وقد تتم الهجرة غير الشرعية جواً عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت في إحدى الدول الأوروبية^(٢). ونحن من جانبنا نرى أن التهريب عن طريق الجو أقل بكثير من التهريب عن طريق البر أو البحر ، لكونه باهظ التكاليف ويتطلب إتباع العديد من الإجراءات ، والمروء عبر العديد من نقاط التفتيش والسيطرة ، وبالتالي ارتفاع احتمالات الكشف عن عمليات التهريب .

الفرع الثاني

اتجاهات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من دول الشمال الأفريقي

١- معبر مصر للمهاجرين من أفريقيا إلى آسيا وأوروبا :

عرفت الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي المصرية اتجاهات عديدة منها :

الاتجاه الأول : الهجرة من بعض المناطق في الشاطئ الشمالي :

وتتمثل هذه الطريقة في قيام بعض السماسرة بتجميع الشباب راغبي السفر للخارج في مراكب صيد صغيرة بالمنطق الساحلية ، خاصة من ميناء أبي قير وبحري بالإسكندرية وأرصفة دمياط ورشيد ، والساحل الشمالي خاصة ما بين منطقة رأس الحكمة ومرسى مطروح ، وسواحل سيدي براني والسلوم ، ويبحر بهم أمام السواحل اليونانية والإيطالية ، وهذه الطريق ناجحة بنسبة ٩٥% لكنها مكلفة ، وتصل إلى ٥٠ ألف جنيه للشخص الواحد^(٣).

الاتجاه الثاني : التجمع في لبنان :

وتتمثل هذه الطريقة في قيام المهاجرين من دول شمال شرق أفريقيا عبر الأراضي المصرية بالتجمع غالباً في منطقة البقاع اللبنانية ، ثم ينتقلون بعدها إلى سوريا ثم إلى تركيا ثم إلى اليونان ، وقد تكون وجهتهم إلى رومانيا أو بلغاريا ، وهكذا يكون قد قدر لهم النجاة ودخول الأراضي الأوروبية^(٤).

(١) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٢) انظر : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ - د/ محمد مصطفى محمد إبراهيم ، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٣) انظر : د/ نهى توفيق محمود على مكرم . الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية (دراسة حالة لبعض قرى محافظة الدقهلية) رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١م ، ص ١٠٢.

(٤) انظر : د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشرعة الأنماط الحديثة ، ٨- ١٠ فبراير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، ٢٠١٠م ، ص ٦- ٧.

الاتجاه الثالث : استخدام مصر معبراً للمهاجرين إلى إسرائيل :

على الرغم من محدودية استخدام هذه الطريقة إلا لجماعات معينة ، إلا أن مصر في السنوات الأخيرة أصبحت نفقاً للعالة القادمة من أفريقيا وجنوب الصحراء إلى إسرائيل وأوروبا ، حيث تستقر هذه العمالة في مصر حتى تتوفر الفرصة لعبور الحدود ، ويتم التسلسل إلى إسرائيل عن طريق أنفاق تحت الأرض^(١) أو بالترجل أو بواسطة العربات من خلال خط الحدود الدولية بين شطري رفح^(٢).

٢ - معبر ليبيا للمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا :

أصبحت الحدود الليبية أحد المعابر لهجرة الأفارقة إلى دول الإتحاد الأوروبي وبالأخص السواحل الإيطالية ، حيث تقدر السلطات في إيطاليا عدد القادمين من ليبيا نحو مليون ونصف مهاجر ، معظمهم من دول الشمال الأفريقي فضلاً عن الدول الأفريقية الأخرى^(٣)، ولقد أدى الفرق الكبير في درجة النمو الاقتصادي وما يتبعه من مستوى معيشي وفرص عمل بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه إلى حدوث حركة هجرة اقتصادية جماعية ضخمة إلى أوروبا عبر ليبيا ، حيث يصلون إلى إيطاليا وأسبانيا لأنهما أقرب بلدان أوروبا للشمال الأفريقي، ويمثل المهاجرين عبر ليبيا نوعين أساسيين : الأول من الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء خصوصاً غرب أفريقيا ، والثاني من مواطني دول الجوار من شمال أفريقيا^(٤).

٣ - معبر دول المغرب العربي للمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا :

شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى منذ العقدين الأخيرين تزايداً في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة^(٥)، وتتعدد الطرق في هذه المنطقة فقد تكون عبر تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط ، حيث تستقبل جزيرة لامبيدوزا المهاجرين القادمين من تونس ، وهذه الجزيرة لا تبعد عن تونس سوى ٦٠٠ ميلاً بحرياً يستغرق قطعها يوماً أو بعض يوم ، أما رحلات الجزائر فتنتقل من وهران لمدة (١٢) ساعة إلى مالقا ، أما مهاجروا دولة المغرب فوجهتهم إما إلى سبتة أو مليلة براً ، أو عبر مضيق جبل طارق إلى الشواطئ الأسبانية ، أو إلى جزر الكناري ، وكذلك الحال في مهاجرو دولة موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر^(٦).

(١) الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الأمم المتحدة ، المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٦م ، ص ٢٤.

(٢) انظر : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة الغير شرعية ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

(٣) انظر اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧.

(٤) انظر : د/ إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا (الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٢م ، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) انظر اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥.

(٦) انظر : د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.

المطلب الثالث أسباب الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم :

تعد قضية الهجرة غير الشرعية قضية عالمية عموماً ، وخصوصاً الهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية ، حيث شهدت هذه القضية تطورات مثيرة ومتسارعة وانتقلت بسرعة من كونها مشكلة محدودة إلى موضوع يشغل الإتحاد الأوروبي وبلدان شمال أفريقيا ، نظراً لأن مواطنو بلدان الساحل الشمالي لأفريقيا يعيشون ظروفاً اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة وأصبحوا أبرز المرشحين للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا^(١) .

لذا فإنني سوف أقوم بتقسيم هذا الطلب إلى ثلاثة فروع ، على النحو التالي :

الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية .

الفرع الثاني : الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية .

الفرع الثالث : الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية .

الفرع الأول

الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية :

بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب نتيجة تدنى الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين ، التي تشهد قصوراً في عمليات التنمية ، وعدم توافر فرص عمل حقيقية ، وانخفاض مستوى الأجور رغم ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، مقابل ارتفاع مستوى الأجور والحاجة إلى الأيدي العاملة في دول المقصد^(٢)، كل ذلك يدفع بالكثير من أبناء هذه البلدان إلى البحث عن فرص عمل خارج أوطانهم والوصول إليها ولو بطريق الهجرة غير الشرعية^(٣)، ومن العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة وتدفعها إلى الهجرة غير الشرعية هو توقع الحصول على وظيفة أفضل ، وزيادة الدخل والرخاء الاجتماعي^(٤) .

وتتمثل العوامل الاقتصادية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في عاملين يمكن اعتبارهما من أهم أسباب دفع الشباب للهجرة غير الشرعية وهي :

العامل الأول : البطالة :

تمثل مشكلة البطالة في حقيقتها حالة من عدم التوازن بين المعروض من العمالة كماً ونوعاً وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة ، كما أنها تمثل أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس عدم التوازن في الاقتصاد القومي ، والبناء الاجتماعي والسياسي^(٥) .

(١) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٣) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٤) انظر : د/ إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٥) انظر : د/ عصام محمد إبراهيم ، البطالة في مصر الواقع والحلول ، المؤتمر السابع والثلاثون حول قضايا السكان والتنمية (رؤى مستقبلية) ، الجزء الثالث ، المركز الديموجرافي ومعهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص ٣٧٥ .

تعانى دول العالم جميعها - المتقدمة والنامية - من مشكلات البطالة في سوق العمل ، وتمس البطالة في دول الشمال الأفريقي عدد كبير من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية ، وتقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي ١٢% وفى الجزائر بحوالي ٢٣,٧% وفى تونس حوالي ١٥%^(١) وفى مصر حوالي ١١,٩%^(٢).

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر ، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة بأن ما نسبته ٢٣% من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، وهذا بدوره يقدم الأساس المنطقي الذي يدفع الكثير من الأفراد في بلدان المصدر إلى البحث عن أماكن أخرى ، وعن مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً^(٣).

وتكمن الأسباب التي ساهمت في وجود البطالة وتفاقمها بالساحل الشمالي للمتوسط فيما يلي :

- الزيادة السكانية (تزايد القوى العاملة).
- عدم التوازن بين السياسة التعليمية وسوق العمل .
- تنفيذ برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة في بعض الدول .
- إحلال العمالة الوطنية بالدول المستقبلية .
- تداعيات الأزمة المالية العالمية ، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا^(٤).

العامل الثاني : التباين في المستوى الاقتصادي :

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطارئة والدول المستقبلية ، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادها على الزراعة والتعدين ، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية ، وهو ماله انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل^(٥)، ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملاً في التحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق من ٣ إلى ٥ مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، أما في مصر فنجد مرتبات العمال في الدول الأخرى تصل إلى حوالي عشرة أمثال المرتبات التي يتقاضاها قرناؤهم في مصر^(٦).

(١) انظر :المستشار القانوني / أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية ، الكتاب الحديث ، ٢٠١٢م ، ص ٣٩.

(٢) انظر : د/ أمير هشام ، المركزي للإحصاء : ارتفاع معدل البطالة بمصر إلى ١١,٩% في الربع الأول من العام الجاري ، بوابة الأهرام ، ٢٥/٥/٢٠١١م .

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/54/74833/%D8%A7%D9%84%.....A7.aspx>

(٣) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.

(٤) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٢٠-١٢٧.

(٥) انظر : المستشار القانوني / أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٦) انظر : د/ محمد هشام عزمي ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، مرجع سابق ، ص ١١٠.

الفرع الثاني

الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية

أولاً : صور النجاح الاجتماعي (التقليد والمحاكاة) :

هناك عنصر هام من العناصر التي تدفع الشباب للتفكير في الهجرة غير الشرعية ، وهو الصورة التي يظهر عليها بعض المهاجرين عند عودتهم للأوطان قادمين من أوروبا لقضاء أجازة ، أو الاستقرار بها وقيامهم بشراء الأراضي والعقارات وتزويج الأبناء والبنات وبناء المساكن الفخمة ، أو القيام بمشروعات تنموية وغيرها من مظاهر الغنى التي أصبحوا فيها نتيجة سفرهم إلى الدول الأوروبية ، كل ذلك يدفع الشباب المحيطين بهم أو العارفين بأحوالهم قبل الهجرة إلى الاستماتة في الهجرة ولو بطريقة غير مشروعة إلى الجانب الشمالي من البحر المتوسط^(١).

ثانياً : آثار الإعلام المرئي :

فالثورة الإعلامية التي عرفها العالم جعلت السكان - حتى الفقراء منهم - يستطيعون اقتناء الفضائيات ومواقع الإنترنت التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات والمواقع في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة ولو بطريقة غير مشروعة^(٢).

ثالثاً : إعجاب الشباب بالحضارة الغربية وانجازاتها :

يعتقد بعض الشباب بأن الحضارة الغربية الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس والشقاء التي يعيشون فيها ، وأملهم في تحقيق ثروة كبيرة خلال سنوات قليلة ، الأمر الذي ما يتحقق إلا نادراً ويعود الشباب بعد خسارة ماله ووقته وامتهان كرامته ، وقد ينتهي به الحال إلى السجن أو ترحيله في أغلال من حديد أو شحن جنمائه في تابوت^(٣).

رابعاً : تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية والقرابة على الاتجاه نحو الهجرة :

تعرف شبكات المهاجرين بأنها : مجموعة من العلاقات الشخصية التي تربط بين المهاجرين السابقين والهاجرين الجدد ، وتستند هذه الشبكات على العلاقات الشخصية بين المهاجرين سواء في الداخل أو في الخارج ، ومجموعة العلاقات الشخصية التي تربط المهاجرين تعتمد أساساً على الذين حققوا أهدافهم من تركهم مجتمعاتهم ، ثم يقومون بعد ذلك بتقديم المساعدات المختلفة لذويهم وأقاربهم وأصدقائهم ، حيث يقومون بتسهيل عمليات التوظيف والإقامة في دول المقصد من خلال خبرتهم في هذا المجال ، وبذلك يوفرون تكلفة الهجرة ويقضون على كافة مخاطرها ، أو على الأقل الدعم النفسي للمهاجرين في بلاد الغرب^(٤).

(١) انظر : المستشار القانوني / أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ١٣٤ .

(٢) انظر : د/ محمد هشام عزمي ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٣) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٤) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

خامساً: الزواج كأحد الأسباب الاجتماعية للهجرة :

يعد الزواج أحد الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء اندفاع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ، حيث ساد في الآونة الأخيرة أن المعيار الأول لاختيار شريك الحياة هو المعيار المادي في حين تراجع أساس التعاطف والتفاهم المشترك ، فالمعيار المادي هو الذي يتم على أساسه اختيار الشريك المستعد الجاهز الذي لديه الاستعداد المادي للزواج من شقة ، وإمكانية تقديم شبكة ومهر وهكذا^(١).

الفرع الثالث

الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية

يعد اللجوء لأبواب الهجرة غير الشرعية نتاج الممنوع ، فهي رد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية ، والسياسة التي تبنتها دول أوروبا وأمريكا في هذا المجال والتي كانت لها آثاراً عكسية تمثلت في ظهور نمط الهجرة غير الشرعية ذات التكلفة الباهظة^(٢) ، كما تلعب العوامل السياسية الأخرى في دول الشمال الأفريقي ، كالحروب وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ، وحملات التجنيد الإجباري والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توافر الحريات ، دوراً كبيراً في زيادة تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى المناطق الأكثر أمناً ، وبعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي^(٣).

• وتتمثل الأسباب السياسية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في عاملين أساسيين هما :

العامل الأول : تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها على الهجرة لأوروبا :

وفرت مأساة الحادي عشر من سبتمبر وتفجيرات مدريد ولندن وانتفاضات الضواحي في باريس تزييف الحقائق ، وإلصاق الإرهاب بالإسلام ، والتضييق على حركة الأفراد ، فمخاوف الإتحاد الأوروبي من جنوب وشرق المتوسط تقوم على خلفيات يساندها العداء للإسلام ، الأمر الذي أثر سلباً على الهجرة الشرعية المنظمة ، مما أدى بدوره إلى عمليات تهريب المهاجرين بطرق غير شرعية^(٤).

العامل الثاني : ثورات الربيع العربي :

ثورات الربيع العربي أشعل شرارتها الأولى الشباب في تونس ، ثم سار على دربهم باقي جموع الشعوب العربية في كل من مصر وليبيا وسوريا واليمن ، لإيمانهم بشرعية مطالب ثورتهم ، وذلك لعدة أسباب أهمها : ارتفاع الأسعار ، وارتفاع معدلات البطالة ، والتفاوت في مستويات الأجور ، وانتشار الفساد..... الخ. وتعد هذه الأسباب في مجملها عوامل تدفع الشباب إلى الهجرة ، بل والمخاطرة بحياتهم في الهجرة غير الشرعية^(٥).

(١) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٣٧- ١٣٨ .

(٢) انظر : د/ محمد الحشاني ، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، المعرفة .

(٣) انظر : د/ إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٤) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٥) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٢- ١٥٣ . بتصريف .

المبحث الثاني

الإطار التشريعي والقانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم :

يتطلب الإطار التشريعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديد الجرائم التي تندرج تحت هذه الجريمة ، بحيث نعتبرها المصطلح الرئيسي والمسمى الواسع للعديد من الجرائم التي حددها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ، حتى يتسنى وضع آلية للعقاب والمكافحة وترقية حقوق الإنسان .

تتضمن النصوص القانونية على الصعيد الوطني نصوصاً يخضع فيها العامل الأجنبي المهاجر في دولة العمل إلى قوانينها الداخلية ، ثم تطور هذا الإطار القانوني بحيث وضعت نصوص قانونية للهجرة بين دول المنشأ ودول المقصد ، ولذلك برزت ما يسمى بالاتفاقيات الثنائية في شأن تنظيم الهجرة بين الدول ، غير أن هذا الإطار القانوني سرعان ما انتقل إلى إطار أوسع وأكثر تطوراً، حيث أصبح القانون الدولي هو الذي يصوغ وينظم الهجرة سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية^(١).

وبناءً على ما سبق سوف أقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الإطار التشريعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المطلب الثاني : الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر .

المطلب الأول

الإطار التشريعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم :

مما لا شك فيه أنه إذا ما تم تحديد عدم وجود تشريع محدد بشأن الهجرة غير الشرعية أو عدم كفايته ، فإن ذلك يدخل في إطار العوائق الرئيسية أمام مكافحة الهجرة غير الشرعية ، لذا كان من الضروري أن نتناول الإطار التشريعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : الحاجة إلى تشريعات خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية .

الفرع الثاني : تجريم فعل الهجرة غير الشرعية .

الفرع الثالث : أفعال إجرامية أخرى ذات صلة بالهجرة غير الشرعية .

الفرع الرابع : الظروف المشددة لعقوبة تهريب المهاجرين .

(١) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

الفرع الأول

الحاجة إلى تشريعات خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية

إنه من الأهمية بمكان أن نقول بأن أولى حوائط مكافحة الفاعلة لجريمة الهجرة غير الشرعية هي أن يكون لدينا تشريع قوى يكافح الآفة العالمية التي تدخل في إطار الجرائم المنظمة ، إلا أن عدم وجود تشريع محدد يعنى بمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني في دول الشمال الأفريقي شكل عائقاً أمام جهود مكافحة والمنع ، لذا كان لزاماً على هذه الدول أن تسعى إلى التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الجريمة وفقاً للمعايير الدولية^(١).

فقد ورد في ديباجة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول ، إذ تعلن أن اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يتطلب نهجاً دولياً شاملاً ، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى ، ومنها تدابير اجتماعية واقتصادية ، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ومنع أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة المبينة في هذا البروتوكول ، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة^(٢) الذي حثت فيه الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية ، وشجعت الآليات الإقليمية وغيرها على الاستمرار ، حسب الاقتضاء ، في معالجة مسألة الهجرة والتنمية^(٣).

وقد نص إعلان برشلونة الذي عقد في ٢٨/١١/١٩٩٥م على أهمية الهجرة ، وأن يجتمع الموظفون في الدول الموقعة على الإعلان - وهى الدول الأورومتوسطية - من أجل تحديد وفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البولييسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها لمكافحة الإجرام الدولي ومكافحة الهجرة غير الشرعية^(٤).

• ويتطلب الحصول على إطار قانوني مناسب ما يلي :

- ١- القيام بالإصلاحات التشريعية اللازمة لجعل التشريعات الوطنية ممتثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان .
- ٢- ضمان إقرار تجريم الهجرة غير الشرعية في القانون الجنائي الداخلي .
- ٣- تجريم سائر الأفعال الجنائية ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية .

(١) انظر : مستشار/ أشرف الدعدع ، مرتكزات الوقاية من جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات ، معهد الخبراء العرب للتدريب والاستشارات ، أبو ظبي ، ٢٠١٢م ، ص ١٠٥ . بتصرف .

(٢) انظر : قرار الجمعية العامة رقم ٢١٢/٥٤ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩م .

(٣) انظر : وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/25.

(٤) انظر : د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٥١.

- ٤- مراجعة أحكام القانون الوطني فيما يتعلق بمسئولية الهيئات الاعتبارية .
٥- مراجعة التشريعات الخاصة بالهجرة ، وغيرها من التشريعات ذات الصلة^(١) .

الفرع الثاني تجريم فعل الهجرة غير الشرعية

تنص المادة (٦) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على مقتضيات التجريم ، بحيث تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً، ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى :

- (أ) تهريب المهاجرين .
(ب) القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين بما يلي :
١- إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة .
٢- تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها .
(ج) تمكين شخص ليس مواطناً ، أو مقيماً دائماً في الدولة المعنية ، من البقاء فيها دون تقييد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة ، وذلك بالوسائل المذكورة في الفقرة (ب)^(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن البروتوكول قد عاقب أيضاً على الشروع في كل من الجرائم السابقة ، ويكفي لكي يكون الشخص مستحقاً للعقاب قيامه بعمل يؤدي إلى ارتكاب أي من تلك الجرائم حتى ولو لم تتحقق النتيجة الإجرامية بالفعل (م ٢/٦ أ) ، كما عاقب البروتوكول على الاشتراك في تلك الجرائم السابق ذكرها ، حيث حدد صور الاشتراك المجرم كطرف متواطئ سواء كان بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض (م ٢/٦ ب) ، إلا أن البروتوكول قد استلزم في حالة تسهيل تهريب المهاجرين فقط أن يكون التجريم فيها طبقاً لمفاهيم النظام القانوني للدولة (حالة الحصول على جواز سفر مزور)^(٣) .

يضاف إلى ما سبق أن دول الشمال الأفريقي سنت عدداً من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية ، وتشدّد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين ، وعلى عصابات التهريب التي تنشط في هذا المجال ، وجرمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم ، وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة

(١) انظر : مستشار/ أشرف الددع ، مرتكزات الوقاية من جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .
(٢) انظر : د/ ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٠م ، ص ٧١ .
(٣) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩-٢٣٠ .

أشهر وعشرين عاماً ، وبغرامات مالية تتراوح بين ٨٠ - ١٠٠ ألف دولار ، ووضع المتهمون قيد المراقبة أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة ، إذا كان ذلك يساهم في جريمة الهجرة غير الشرعية^(١).

الفرع الثالث

أفعال إجرامية أخرى ذات صلة بالهجرة غير الشرعية

ينبغي أن تفهم جريمة الهجرة غير الشرعية على أنها سلسلة من الأفعال الإجرامية ، فهي تبدأ بتجنيد الضحية وتستمر بتسهيل دخول الشخص إلى إقليم دولة أخرى ، وتتلو ذلك مرحلة التمكين من الإقامة غير المشروعة ، وتنتهي باستغلال الضحية ، وذلك على التفصيل التالي :

أولاً : تجنيد الضحية :

يلجأ المهربون - في الغالب - إلى وسائل الخداع لإيقاع المهاجرين في الغلط وإيهامهم بأنهم يملكون القدرة على تهريبهم إلى الدولة التي يبتغون الوصول إليها ، حيث يقوم المهرب بالبحث عن الأشخاص الذين يكون لهم استعداد للوقوع في شباك الوعود الكاذبة ، وهم الأشخاص الذين يعيشون ظروفاً صعبة ، ويتم ذلك في الأماكن العامة مثل المطاعم والملاهي الليلية والنوادي والمقاهي^(٢) ، ويلجأ المهرب أيضاً إلى تدعيم ادعاءاته الكاذبة بمظاهر أو أفعال كاذبة من شأنها حمل الشخص على التصديق وبالتالي القيام بتسليم ماله ، كأن يستعين بأوراق صحيحة أو مزورة أو إبراز نسخة من المستندات الخاصة بإقامة الأشخاص الذين قام بتهريبهم ، وبالتالي يمكن الاستناد إلى النصوص العقابية الخاصة بجريمة الاحتيال لمعاقبة مرتكبي جريمة تهريب المهاجرين^(٣).

ثانياً : تسهيل تهريب المهاجرين :

يعد مرتكب جريمة تسهيل تهريب المهاجرين : كل من يقدم مساعدة من شأنها تسهيل عملية التهريب ، وقد حصرها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صورتين :

(أ) إعداد وثيقة سفر مزورة .

(ب) المساعدة في الحصول على الوثيقة أو حيازتها . وذلك هو الركن المادي أما الركن المعنوي فيتمثل في العلم والمساعدة للحصول على وثيقة سفر مزورة وأن تتجه الإرادة لارتكاب السلوك الإجرامي ، إضافة إلى أنه لا بد أن يكون هناك هدف وهو المتمثل في الحصول على منفعة (مالية - مادية - معنوية) حصل عليها أم لا ، سواء كانت تلك المنفعة لنفسه أو لغيره من الأشخاص المرتبطين بفعله^(٤).

(١) انظر : د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .
 (٢) انظر : د/ راديه تينوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠م ، ص ٤٥ .
 (٣) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
 (٤) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

- ويتم الحصول على وثائق السفر المزورة ، وغير المزورة التي تستعمل لهذا الغرض عن طريق :
- (أ) استعمال إجراءات اللجوء السياسي لأغراض إجرامية .
- (ب) الاستفادة من نفوذ المؤسسات الشرعية ، نتيجة رشوة الموظفين .
- (ج) التأشيرات الفنية ، ووكالات التوظيف والسفر (التأشيرات السياحية)، والنوادي الرياضية .
- (د) جوازات السفر وبطاقات الهوية المزورة والزائفة^(١).

ثالثاً : التمكين من الإقامة غير المشروعة :

جرم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأعمال التي من شأنها تمكين شخص ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في الدولة المعنية من الإقامة فيها ، وقد اشترط البروتوكول أن يكون الفعل المادي منصباً على تمكين شخص من البقاء داخل دولة غير دولته بطريقة غير مشروعة ودون الاعتراف بالشروط التي تستوجبها تلك الدولة ، ومن الجدير بالذكر أن التجريم هنا ينصب على حالات الإقامة غير المشروعة داخل الدولة ، سواء كان السبب أن هذا الشخص ليس من مواطني تلك الدولة ، أو انتهت مدة إقامته بها حتى لو كان قد دخلها بطريقة مشروعة ، أما الركن المعنوي فهو المتمثل في علم الجاني بأن تلك الأعمال غير المشروعة هي سبب استمرار الإقامة في تلك الدولة مع العلم بمخالفة إقامته للشروط الداخلية المقررة في تلك الدولة للإقامة غير المشروعة^(٢).

رابعاً : استغلال الضحية :

حيث يتم إرغام الضحية على الخضوع للاستعباد الجنسي – خاصة النساء والأطفال – للوفاء بما عليه من ديون متحصلة من الهجرة غير الشرعية ، والتي سبق أن وقع على إقرار بالدين للوفاء بها ، كما يتم استغلال الضحية قسراً في الأعمال المهينة والشاقة كالورش وأعمال البناء والزراعة والخدمة المنزلية القسرية^(٣)، وفي هذا الصدد تنص المادة (٥) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – ومنها الهجرة غير الشرعية - على مقتضيات التجريم ، بحيث تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم السلوك المبين في المادة (٣) من هذا البروتوكول^(٤)، في حال ارتكابه عمداً^(٥).

(١) انظر : د/ راديه تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٨ .

(٢) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٣) انظر : مستشار/ أشرف الدعدع ، مرتكزات الوقاية من جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٤) تنص المادة (٣/أ) من هذا البروتوكول على أنه : يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم.....، ويشمل الاستغلال كحد أدنى ، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي ، أو السخرة أو الخدمة قسراً ، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق ، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء (انظر: وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/25).

(٥) راجع في ذلك : تعريف الاتجار بالبشر في المعاهدات والموثيق الدولية في هذا البحث ، ص ١١ .

ونحن من جانبنا نرى أن هناك بعض الجرائم ذات صلة بالهجرة غير الشرعية لا تشمل الضحية ، بل تشمل الجاني ، فقد يقرر الجاني القيام بعمليات غسل الأموال القذرة المتحصلة من الهجرة غير الشرعية ، وتهريب الأسلحة أو المخدرات أو التهرب من الضرائب .

الفرع الرابع

الظروف المشددة لعقوبة تهريب المهاجرين :

نصت المادة (٣/٦) من البروتوكول الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو على العديد من الظروف المشددة التي تؤدي إلى تغليظ العقاب على الفاعل من خلال مجموعتين : **المجموعة الأولى** : وهي التي تعرض حياة المهاجرين للخطر ، حيث تشدد العقوبة على كل من يقوم بتهريب المهاجرين أو المساعدة في تهريبهم أو في إقامتهم بطريقة غير شرعية ، على نحو يعرض حياتهم للخطر.

المجموعة الثانية : وهي التي تنطوي على المعاملة اللاإنسانية واستغلال هؤلاء المهاجرين (تجارة الرقيق الأبيض) واستغلال حاجتهم الشديدة للمال ، فإن ذلك يعد ظرفاً مشدداً للعقاب ، على أن يراعى رفع العقوبة إلى أقصى حد لها إذا كان القائم على ذلك الأمر ولى أمر ذلك الطفل أو عائل تلك الأسرة^(١).

(١) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠.

الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم :

إن الأحداث الأخيرة التي مرت بها دول الشمال الأفريقي إبان ما يسمى بثورات الربيع العربي تعبر عن الرغبة بالحرية والديمقراطية ، إلا أن هذه الأحداث كان لها عواقبها على دول المنطقة لأنها كانت بداية وحشد للصراع المسلح الذي يؤدي إلى العديد من الأزمات الإنسانية ، وعلى رأسها التحرك السكاني القسري ، كعودة ١,٥ مليون مصري و ١٢٠٠٠٠٠ تونسي كانوا قد أُجبروا بسبب الحرب الأهلية في ليبيا إلى العودة إلى دولهم الأصلية ، أو الاتجاه نحو القارة الأوروبية ، لذا ينبغي أن لا يؤدي الوضع الذي تم وصفه إلى التركيز الشديد على الأمن والتحكم بالهجرة من وجهة نظر أوروبية أحادية الجانب ، بل لا بد من التعامل مع ظاهرة الهجرة في العالم بصفة عامة والمنطقة الأورومتوسطية بصفة خاصة ، من خلال تبنى منهج متكامل يحقق التوازن بين السياسات للتحكم بتدفق الهجرة وإدارتها ، ويهتم بشكل خاص بهجرة الأيدي العاملة وسياسات التعاون وتطور الدول في المنطقة.

وبناءً على ما سبق سوف أقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية .

الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية .

الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية في تشريعات دول الشمال الأفريقي .

الفرع الأول

الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية

يمثل ما صدر من اتفاقيات ومواثيق إطاراً لتعاون الدول في الحد من الهجرة غير الشرعية ، وملاحقة وضبط المخالفين وإيقاع العقوبات عليهم^(١)، ومما صدر في هذا الشأن :

١ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية :

اعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق عليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة ٥٥ عام ٢٠٠٠م ، والغرض من هذه الاتفاقية كما تنص في مادتها الأولى هو : تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية ، وقد تضمنت الاتفاقية أحكاماً تختص بتجريم المشاركة في أي عصابة إجرامية منظمة ، وكذلك الأعمال التي تؤدي إلى غسل عائدات الجرائم والفساد وعرقله سير العدالة ، كما تضمنت أحكام تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد والملاحقة والمقاضاة والجزاءات والمصادرة والضبط في تنفيذ أحكام الاتفاقية وآليات جمع وتبادل المعلومات وحماية الشهود ومساعدة الضحايا وحمايتهم وتوفير آليات التنفيذ^(٢).

(١) انظر : مستشار / ناصر بن حمد الحنايا ، الهجرة غير الشرعية ، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية) ، الفترة من ٢٧ - ٤ - ٢٠١٣م ، ص ٩ .

(٢) انظر : د/ عثمان الحسن محمد نور - د/ ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٨م ، ص ٧٩-٨٠ .

٢ - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو :

من الجدير بالذكر أن هذا البروتوكول قد تولد عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ويهدف البروتوكول إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر ، كما يهدف البروتوكول إلى محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة ذات الصلة الموضحة في البروتوكول ، وكذلك تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية ، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين^(١) .
وقد تضمن البروتوكول مواد عديدة أهمها :

- تهريب المهاجرين عن طريق البحر .
- تدبير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر .
- تدابير الحماية والمساعدة والتدابير الحدودية ، والتدريب والتعاون التقني .
- شرعية الوثائق وصلاحيتها .

وقد ركزت المادة (١٨) على إعادة المهاجرين المهربين إلى بلادهم الأصلية^(٢) .

من خلال المواد السابقة نجد أن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها ، وهو ما يتطلب نهجاً دولياً شاملاً لمواجهة هذه الجريمة ومعاينة مرتكبيها ، وعلى ذلك يهدف البروتوكول إلى :

- منع ومكافحة تهريب المهاجرين .
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية .
- تقرير التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف^(٣) .

٣- الاتفاقية الدولية رقم (١٤٣) لسنة ١٩٧٥م الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية :
تتضمن هذه الاتفاقية أحكاماً تكميلية مرتبطة بأوضاع وظروف العمال المهاجرين ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٧٨ ، ولم تصدق أي من دول الشمال الأفريقي عليها^(٤) ، وتركز هذه الاتفاقية بالأساس على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة ، حيث نصت المادة (٣) على أنه : تعتمد كل دولة عضو جميع التدابير الضرورية والمناسبة ، في نطاق ولايتها بالتعاون مع دول أعضاء أخرى على السواء :
(أ) للقضاء على حركات الهجرة الخفية من أجل العمل وعلى استخدام المهاجرين بصورة غير قانونية .
(ب) لمناهضة منظمي حركات الهجرة غير القانونية أو الخفية من أجل العمل من أراضيها أو إليها أو عبوراً بها ، ومناهضة من يستخدمون عمالاً هاجروا إليها في ظروف غير قانونية^(٥) .

(١) انظر : د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٢) انظر : د/ عثمان الحسن محمد نور - د/ ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مرجع سابق ، ص ٨٠-٨١ .

(٣) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠- عقيد / عبدا لله سعود السرائي ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م ، ص ١١٨ .

(٤) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٥) انظر : د/ محمد الشناوي ، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

٤- جهود الأمم المتحدة واللجنة العالمية للهجرة الدولية :

• الأمم المتحدة:

عقدت الأمم المتحدة حواراً رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك عام ٢٠٠٦م ، وقد هدف الحوار إلى التعرف على قضايا الهجرة ومناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير الشرعية^(١) ، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الدولية على موقف المنظمة من الظاهرة ، وذلك بالتأكيد على أن الهجرة غير الشرعية واحدة من أكبر التحديات التي سيواجهها الإتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة ، كما أكد على ضرورة أن تتعاون الدول فيما تبذله من جهود لوقفها ، وخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم ، وأنه على اللجنة العالمية للهجرة الدولية أن تساعد في وضع قواعد دولية ورسم سياسات لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل صالح الجميع^(٢).

• اللجنة العالمية للهجرة الدولية :

أنشئت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٣م ، وتضم هذه اللجنة ١٩ خبيراً في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم وقد بدأت أعمالها في عام ٢٠٠٤م ، وكلفت بعدة مهام منها :

(أ) تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بالهجرة .

(ب) تحديد أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية ، وتقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية .

وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٥م ، وجاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانيات الكاملة للهجرة الدولية ، وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون من أجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستويات الإقليمية والوطنية والعالمية^(٣).

الفرع الثاني

الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية

تعانى الدول الأوروبية ولا سيما تلك التي تتبع سياسة قبول اللاجئين والمهاجرين من ظاهرة تهريب المهاجرين ، نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة فيما بينها التي انتهجتها دول الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي أصبح لزاماً على هذه الدول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة ، وكان من الضروري وضع شروط مشتركة تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك ، وذلك بأحد أمرين :

(أ) التدابير الاحترازية .

(ب) الاتفاقيات الإقليمية .

(١) انظر : د/ ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٥-١٥٦ .

(٣) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

أولاً : التدابير الاحترازية :

قامت حكومات الإتحاد الأوروبي بعدد من الإجراءات والتدابير الاحترازية لضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي نذكر منها :

- ١- توطين العمال الأجانب وتوفير فرص عمل لهم ضمن حدود الأقاليم التي يتواجدون فيها^(١).
- ٢- تعديل قوانين الهجرة بحيث يتم تضيق الخناق على المهاجرين ، وفرض غرامات على المخالفين .
- ٣- زيادة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات والأجهزة التي تساعدهم على تعقب المهاجرين .
- ٤- إنشاء معسكرات الاحتجاز في بعض الجزر التابعة لدول الإتحاد الأوروبي لاعتقال الوافدين بطريق غير شرعي .
- ٥- إقناع دول الشمال الأفريقي بإنشاء معسكرات احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين بدلاً من الإتحاد الأوروبي^(٢).
- ٦- إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم مقابل حصولهم على بعض المزايا .
- ٧- قيام الشرطة بضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، وتعليق العقوبة عليهم .
- ٨- حث المهاجر غير الشرعي على الإدلاء بأي معلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص والاتجار بهم مقابل منحهم ميزة معينة (الإقامة لفترة معينة مثلاً)^(٣).

ثانياً : الاتفاقيات الإقليمية :

١- اتفاقية شينجين^(٤):

بموجب هذه الاتفاقية تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها غير ما يسمى بنظام شينجين المعلوماتي ، وهو ما يعنى سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة ، ما دامت المعلومات المتوفرة تفيد ذلك ، وبالتالي لا يستطيع المهاجر غير الشرعي الذي تم رفض منحه التأشيرة أن يتوجه لسفارة دولة أخرى للحصول على تأشيرة للسياحة ، ثم السفر منها إلى دولة المقصد^(٥)، هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) هذا النظام المعلوماتي ، ومن ثم يتم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية^(٦).

٢- برنامج تامبرى :

تم إصدار برنامج تامبرى أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في أكتوبر ١٩٩٩م في تامبرى بفنلندا ، والمتعلق بإصدار تشريعات تقنن الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنظمة ، وهذا ضمن

(١) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) انظر : د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

(٤) أبرمت تلك الاتفاقية في لكسمبورج في ١٤/٦/١٩٨٥م ، وتم تطبيقها في ٥/٣/١٩٩٥م من قبل ٣٠ دولة معظمها من دول الإتحاد الأوروبي ، وتعطى الحق لرعايا الدول المشتركة والأجانب المقيمين إقامة قانونية في التنقل بحرية بين أراضي الدول الأعضاء دون جواز سفر أو تأشيرة دخول .

(٥) انظر : نص المادة (٩) من الاتفاقية .

(٦) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠-١٥١ .

إستراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية ، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية ، ودعم دور قدرات كلية الشرطة الأوروبية في مجال تدريب كبار الضباط خلال مرحلتها الثانية في ٢٠٠٥م^(١)، وقد قام زعماء الإتحاد الأوروبي بتحديد المبادئ الأساسية لسياسة مشتركة للإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة ، وتركز هذه المبادئ أكثر فأكثر على إيجاد تعاون وثيق بين الشركاء من أجل :

- تطوير الهجرة غير الشرعية من خلال إدماج رعايا الدول الأخرى في دول الاستقبال .
- مكافحة الهجرة غير المشروعة .
- الربط بين الهجرة والتنمية^(٢) .

٣- قرار الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢م :

أصدر الإتحاد الأوروبي قراراً بتاريخ ١١/٢٨/٢٠٠٢م ، والذي يقضى بإسباغ الصفة الإجرامية على جميع الأفعال التي تؤدي إلى تسهيل دخول الأجانب إلى دول الإتحاد على نحو غير مشروع ، حيث جاء في المادة الأولى منه : يتوجب على الدول الأعضاء أن تسبغ الصفة الإجرامية على الأفعال المنصوص عليها في هذا القرار (التحريض – المساعدة – الشروع) وأن تحدد لمن يرتكبها عقوبات رادعة تتناسب مع حجم جسامتها ضمن تشريعاتها العقابية^(٣) .

الفرع الثالث

الهجرة غير الشرعية في تشريعات دول الشمال الأفريقي

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بطرق غير شرعية ، والنتائج المترتبة على ذلك من حيث الخسائر المادية والمعنوية ، والمتمثلة في خسارة الأموال والتعرض للاعتقال والترحيل وربما الموت غرقاً ، جرت محاولات جادة من جانب دول الشمال الأفريقي للحد من هذه الظاهرة وتمثل في :

- (أ) التدابير الاحترازية .
- (ب) الاتفاقيات الإقليمية .
- (ج) الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار الأوروبي .

أولاً : التدابير الاحترازية :

قامت حكومات دول الشمال الأفريقي بعدد من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا منها :

- ١- تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية ، وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة ، وعقد الندوات لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة .

(١) انظر : د/ ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
 (٢) انظر : د/ ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مرجع سابق ، ص ١٥ . ولمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي :

- ٢- تكثيف البرامج الإعلامية والتوعوية التي تبين أخطار الهجرة ، والنتائج الكارثية التي تنجم عنها^(١).
- ٣- إصدار العديد من اتفاقيات العمل العربية - من خلال منظمة العمل العربية - التي تولى الاهتمام بالعمالة الوطنية ، ثم العمال العربية وأخيراً العالة الأجنبية في أضيق الحدود .
- ٤- إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة غير الشرعية تغطي كافة البلدان العربية .
- ٥- اقتراح المشاريع الوطنية والإقليمية التي تساعد على الاستفادة من المهاجرين على أراضي وطنهم .
- ٦- المساهمة في إيجاد حلول للأزمات التي تواجه أوضاع المهاجرين عن طريق تفعيل دور منظمة العمل العربية^(٢).
- ٧- معاقبة الذين انخرطوا في الهجرة غير الشرعية بالسجن والغرامة وسحب الترخيص^(٣).

ثانياً : الاتفاقيات الإقليمية :

١- إعلان برشلونة ١٩٩٥ م :

نص إعلان برشلونة الذي عقد في ١١/٢٨/١٩٩٥ م على أهمية الهجرة ، أما بخصوص الهجرة غير الشرعية فإنها أدرجت ضمن خانة الإرهاب وقد تضمن الإعلان كذلك بالإضافة إليها تهريب المخدرات ، حيث سيتم تنظيم اجتماعات للموظفين في الدول الموقعة على الإعلان - وهى الدول الأوروبية ومتوسطة - فيما يخص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية ، والجمركية والإدارية وغيرها لمكافحة الإجرام الدولي ومكافحة الهجرة غير المشروعة^(٤)، وانطلاقاً من ذلك تضمنت اتفاقية برشلونة ثلاث محاور أساسية هي : محور السياسة والأمن ، محور الشراكة الاقتصادية والمالية ، محور الشراكة على الصعيد الإجتماعى والثقافى والإنسانى^(٥).

٢- إعلان تونس ٢٠٠٣ م :

نص إعلان تونس الذي عقد في تونس يومي ٥ و ٦/١٢/٢٠٠٣ م ، على ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، من خلال القيام بعمل مشترك وتعاون منسق بما في ذلك المجال المعلوماتى ، ومعالجة أسبابه الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية . وتضمن هذا الإعلان اجتماع زعماء خمس دول من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مع زعماء خمس دول من الحوض الشمالي ، وضم هذا التجمع من الجانب الأوروبي كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ومالطا ، ومن الجانب المغاربي كل من تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا ، وأعربت الدول الأوروبية عن عدم ارتياحها من تدفق المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الشمال الأفريقي^(٦).

(١) انظر : د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : د/ أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطنى للهجرة غير المشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) انظر : عقيد / عبدالله سعود السرائى ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

(٤) انظر : د/ خالد مصطفى فهمى ، النظام القانونى لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - د/ محمد الشناوي ، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ . ولمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي :

<http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc>

(٥) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٦) انظر : عقيد / عبدالله سعود السرائى ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - انظر : د/ خالد مصطفى فهمى ، النظام القانونى لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٣- اجتماع مالطا ١٩٩٧ م :

يأتي اجتماع مالطا ١٩٩٧م في إطار اهتمام الدول الأوروبية بالحوار مع دول الشمال الأفريقي ، وقد تم الاتفاق على دفع الحوار الأوروبي المتوسطي في قضايا الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية ، وتسعى الاتفاقية إلى حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، وتتضمن فصلاً خاصاً بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين^(١).

ثالثاً : الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار الأوروبي :

تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الشمال الأفريقي ودول الجوار الأوروبي في مجال تنظيم عملية الهجرة ، وأيضاً في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاج الآثار المترتبة عليها نذكر منها ما يلي :

١- اتفاقية بين إيطاليا ومصر :

بموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الإيطالي بتوفيق أوضاع المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا عام ٢٠٠٦م ، وتنص هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين .

٢- اتفاقية بين إيطاليا والجزائر :

بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم ، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ، وقدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام ٢٠٠٨م ، ومثلها عام ٢٠٠٩م .

٣- اتفاقية بين إيطاليا والجمهورية الليبية :

وهي مذكرة تفاهم وقعت في يوليو ٢٠٠٣م ، للحد من الهجرة غير الشرعية، تضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية.

٤- اتفاقية بين أسبانيا والمغرب :

وتعد نموذجاً من الاتفاقات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وبموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد ٣٠٠٠ عامل موسمي من المغرب ، ولا تزيد مدة العمل عن ٩ أشهر ، ويفضل الملتمسون من الذين سبق له العمل في أسبانيا .

٥- اتفاقية بين أسبانيا وموريتانيا :

أجرى اتفاق بين أسبانيا وموريتانيا لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عدداً من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى أسبانيا ، وبموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم والتزمت أسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم^(٢).

(١) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .
(٢) انظر : اللواء د/ عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٤-١٥٥ .

المطلب الثالث

الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تمهيد وتقسيم :

كثيراً ما تتداخل هاتين الجريمتين مع بعضهما ، ويرجع هذا التداخل إلى أن التعريف القانوني لكل جريمة يحتوي على عناصر مشتركة ، كما أن جريمة تهريب المهاجرين ترتكب عادة كوسيلة لارتكاب جريمة الاتجار بالبشر^(١) ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يرجع هذا التداخل إلى أن الأفعال المكونة لهما تم إدخالها إلى منظومة الأفعال الإجرامية تنفيذاً لسياسة جنائية واحدة ، ويترتب على ذلك أن المصالح القانونية هي نفسها في كلتا الجريمتين ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى وجود عناصر مشتركة في النموذج القانوني لكل واحدة منهما ، مما يثير التساؤل حول ما إذا كنا أمام جريمة تهريب المهاجرين أم أمام جريمة الاتجار بالبشر عندما نكون أمام حالة نقل الأشخاص عبر الدول على نحو غير مشروع^(٢) ، وهو ما سأوضحه من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : أوجه الشبه بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر .

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر .

الفرع الثالث : تحول الهجرة غير الشرعية إلى الاتجار بالبشر .

الفرع الأول

أوجه الشبه بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تلتقي جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية في النقاط التالية :

١- تؤدي هاتين الجريمتين إلى الإخلال بالاستقرار في المجتمع ، لأن إدخال أشخاص إلى داخل الدولة بصورة غير مشروعة سيؤدي إلى ظهور عمالة رخيصة ، أو ظهور عمالة بدون مقابل نتيجة تسخير الأشخاص في العمل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد تتسبب هاتين الجريمتين في نفشى الأمراض المعدية نتيجة إدخال الأشخاص من غير المنافذ الحدودية المحددة قانوناً ، أو تسهيل دخولهم بصورة غير مشروعة دون أن يخضعوا للفحوصات الطبية^(٣) .

٢- كلتا الجريمتين عبارة عن نموذج للإجرام المنظم عبر الوطني ، حيث تتكفل عمليات التهريب والاتجار جماعات إجرامية محترفة استغلت عصر العولمة وانفتاح الحدود في القرن الحادي والعشرين لإدارة الملايين من الدولارات عن طريق إدخال الآلاف من الأشخاص سنوياً إلى العالم المتقدم^(٤) .

٣- القنوات التي تستخدمها شبكات تهريب المهاجرين هي نفسها التي تتبعها شبكات تهريب الاتجار بالبشر ، حيث أن كلاً من الجريمتين تعتمد على تزوير الوثائق الشخصية ، كما أن شبكات تهريب

(١) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(٢) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٣) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٤) انظر : عقيد / عبدا لله سعود السرائى ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ،

المهاجرين وشبكات الاتجار بالبشر تقوم بنقل المجني عليه من مكان إلى آخر ، ويعد نقل المجني عليه من مكان إلى آخر من العناصر الرئيسية لجريمة الاتجار بالبشر وجريمة تهريب المهاجرين (وحدة السلوك الإجرامي) ، كما يتم أيضا تهريب الأشخاص في كلتا الحالتين في ظروف صعبة ومنافية للإنسانية ، حيث أن هناك حالات موت للضحايا أثر الظروف الخطيرة التي تم فيها عبور الحدود^(١).

٤- يشكل الإنسان موضوع هاتين الجريمتين ، وهذا الإنسان هو صاحب الحق المراد حمايته من تجريم الأفعال التي تكون بنيانها ، فلا تتحقق هاتين الجريمتين إلا إذا انصبت الأفعال المكونة لهما على إنسان ، ويستوجب أن يكون هذا الإنسان على قيد الحياة ، فإذا انصبت الأفعال المكونة لهما على إنسان فارق الحياة فعندها لا يمكن التحدث عن وقوعهما^(٢).

٥- كلتا الجريمتين تتم من خلال مساهمة جنائية بين عدد من الأطراف ، حيث تحدث جريمة الهجرة غير الشرعية ثم تتبعها جريمة الاتجار بالبشر ، وبالتالي فهما معاقبت عليهما وفقاً للقواعد الوطنية والدولية^(٣).

الفرع الثاني

أوجه الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تختلف جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية في النقاط التالية :

١- على الرغم من أن الضلوع بتهريب المهاجرين يجرى في كثير من الأحيان في ظروف خطيرة أو مهينة ، فإنه ينطوي على موافقة المهاجرين على التهريب ، أما ضحايا الاتجار بالبشر فإنهم لم يوافقوا قط على ذلك ، وحتى لو كانوا قد وافقوا في البدء فإن تلك الموافقة تصبح لا معنى لها من جراء الوسائل القسرية أو الاحتمالية أو المسيئة التي يتبعها مرتكبوا جريمة الاتجار بالبشر قبل ضحاياهم^(٤)، وفي هذه الحالة لا يمكن أخذ رضا الضحية بعين الاعتبار لأنه معيب^(٥).

٢- تهريب المهاجرين ينتهي بوصولهم إلى وجهتهم المقصودة ، في حين أن الاتجار بالبشر ينطوي على استغلال الضحايا بشكل يدر على المتاجرين أرباحاً غير مشروعة ، ومن الناحية الفعلية يلاحظ أن ضحايا الاتجار بالبشر غالباً ما يقع عليهم ضرر أكثر أو قسوة ، ومن ثم يكونون في حاجة أشد إلى الحماية من معاودة إيدانهم كضحايا ، ومن تعرضهم لأشكال أخرى من الإساءة في معاملتهم أشد من حاجة المهاجرين المهربين^(٦).

(١) انظر : د/ راديه تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
 (٢) انظر : د/ محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق ، ص ٨٨ – راجع في ذلك أيضاً محل السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر ، المبحث الثاني من الباب الأول من هذا البحث ، ص ٢٥ .
 (٣) انظر : د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .
 (٤) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
 (٥) L ' Office des national unites la drogue le crime .www.unodc.org.
 (٦) انظر : د/ محمد الشناوي ، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٣- انتقال ضحايا الاتجار بالبشر لا يتم دائماً بطريقة غير مشروعة ، حيث أن هناك حالات يحصل فيها الضحايا على تأشيرات وتدخل إلى بلد المقصد بطريقة قانونية ، ثم يتم استغلال الضحية فيما بعد ، بينما يتم تهريب الأشخاص دائماً بطريقة غير قانونية ، لأنه لو كان المرشحون للهجرة يملكون تأشيرة الدخول لما اتجهوا إلى شبكات التهريب^(١).

٤- الاتجار بالبشر لا يستلزم دائماً عبور الحدود ، فهناك ما يسمى بالاتجار الدولي والاتجار الداخلي أو الوطني الذي يتم داخل دولة واحدة ، على عكس تهريب المهاجرين الذي يستلزم دائماً الانتقال من دولة إلى أخرى^(٢).

٥- في الاتجار بالبشر يأتي مصدر الربح الرئيسي الذي يعود على مرتكبي الجريمة ، والقوة الاقتصادية الدافعة والكامنة خلف ارتكاب هذا الجرم ضمن إطار العوائد التي تتأتى من استغلال الضحايا في البغاء أو السخرة (العمل القسري) ، أو بأي طرق أخرى ، وأما في تهريب المهاجرين فإن أجره التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي^(٣).

٦- تعتبر جريمة الاتجار بالبشر الجريمة الأشد والأخطر من جريمة غير الشرعية ، ومن أجل ذلك يعاقب القانون الدولي والوطني علي جريمة الاتجار بالبشر باعتبارها جناية في حين تعد الأخرى جنحة^(٤).

٧- تهريب المهاجرين جريمة ضد الدولة ، فهو مساس بسيادة الدولة عن طريق اقتحام حدودها بطريقة غير قانونية ، بينما تمثل جريمة الاتجار بالبشر اعتداء على حقوق الإنسان ، فهي تجعل من البشر مجرد بضاعة تتداول من جماعة إجرامية إلى أخرى ، ويترتب على هذه التفرقة أن الدولة ملزمة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر ، والتي لا يحظى بها المهاجرون الذين يمكن طردهم بشرط احترام كرامتهم والحفاظ على سلامتهم^(٥).

٨- تتأتى الأرباح المالية من جريمة الاتجار بالبشر من بيع أو استغلال المجني عليه في أعمال دنيئة كما في الاستغلال الجنسي أو الدعارة أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الممارسات الشبيهة بالعبودية بدولة المقصد ، بينما تتأتى أرباح مرتكبي جريمة الهجرة غير الشرعية من الأموال التي يتقاضونها من المهاجر أو أسرته قبل إتمام الجريمة أو بعدها^(٦).

(١) انظر : د/ راديه تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
 (٢) انظر : د/ حامد سيد محمد حامد ، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
 (٣) انظر : د/ سالم إبراهيم النقيب ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
 (٤) انظر : د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .
 (٥) انظر : د/ راديه تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
 (٦) انظر : د/ محمد الشناوي ، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

الفرع الثالث

تحول الهجرة غير الشرعية إلى الاتجار بالبشر

تعتبر الهجرة غير الشرعية من صميم صور وأنماط الاتجار بالبشر ، لأن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر كلاهما جرم يشتمل على نقل أفراد كسباً لربح ، وفي أغلب الأحيان يتعرض الضحية لأشكال التجنيد والاستغلال المختلفة في كليهما ، وبالتالي فإن الهجرة غير الشرعية تعد إحدى صور الاتجار بالبشر للأسباب التالية :

١- أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجئون إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ مالية ، وغالباً ما يقوم المهربون بمساومة المهاجرين بأسعار مرتفعة ، وقد يساومونهم بإنزالهم لأقرب موقع بشرط دفع مبالغ إضافية ، ومن ثم يعرضون حياتهم للخطر نتيجة إمكانية الغرق ، وفي بعض الحالات لا يملك المرشح للهجرة غير الشرعية هذا المبلغ فيدفع مبلغ من المال مقدماً قبل السفر والباقي بعد الوصول إلى دولة القصد ، ويعتبر هذا الدين رابطة تبقية تحت رحمة الدائن (المهرب) مما يعرضه إلى كل صور الاستغلال ، بالإضافة إلى الفوائد التي قد تصل إلى ٤٠% ، فيضطر للعمل كالعبد لتسديد دينه فيتحول من مهاجر إلى ضحية للاتجار بالبشر^(١).

٢- أن بعض عصابات الإجرام المنظم التي تعمل في هذا المجال تقوم بتخدير المهاجرين غير الشرعيين بوضع المخدر خلال الأطعمة والمشروبات ، ومن ثم استغلالهم في تجارة الأعضاء ، بتسليمهم لعصابات متخصصة تسلمهم لمستشفيات متخصصة في القيام بهذه العمليات غير المشروعة ، فتستولي على أجهزتهم وأعضائهم وتزرعها لآخرين مقابل مبالغ مالية ضخمة ، ويعد نزع الأعضاء البشرية بغرض الاتجار فيها أحد أسوأ أشكال الاتجار بالبشر كما سنوضحه فيما بعد^(٢).

٣- أن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تديرهما عصابات تستخدم طرق التهريب المعتادة لتهريب المخدرات والدخول بها إلى دول القارة الأوروبية ، ويتعرض المهاجرون بطريقة غير شرعية إلى الاستغلال الجنسي ، بسبب تصرفات المهربين المؤذية والقسرية والمخادعة ، ولأن ضحايا الهجرة غير الشرعية قد يوافقون على الهجرة في البداية لأنهم - غالباً - يجهلون أنهم سيجبرون على العمل في البغاء أو سيستغلون في أعمال مهينة وحقيرة ، مما يجعل جريمة تهريب البشر تمثل تهديداً كبيراً لحياة المهاجرين، وهذا كله يعد من صميم الاتجار بالبشر^(٣).

(١) انظر : د/ راديه تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٢) انظر د/ جلال الدين إبراهيم وآخرون ، أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين ... تجارب جمهورية السودان ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الحلقة العلمية : أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٤م ، ص ١٢ .

(٣) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبي ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٠٢- د/ خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

المبحث الثالث

آثار الهجرة غير الشرعية على دول الشمال الأفريقي

تمهيد وتقسيم :

باتت مشكلة الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسية تؤرق الفرد المهاجر والدول المرسل والمستقبل على حد سواء ، وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال أفريقيا ، ويتضح أثرها من خلال قدرة المهاجر على التأثير والتأثر والموائمة بين ما هو أصيل من قيم وعادات موروثة ، وبين ما هو طارئ ومتغير في بلاد الهجرة^(١) ، وعندما شعرت الدول الأوروبية بخطر تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، قررت هذه الدول التصدي لهذه الظاهرة تشريعياً وإسباغ الصفة الإجرامية على الأفعال التي تؤدي إلى وقوعها ، كما قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها وتسيير دوريات عبر حدودها وتغليظ العقوبات على مرتكبيها ، والانضمام للمعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية^(٢)

وبناءً على ما سبق سوف أقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : آثار الهجرة غير الشرعية على دول الشمال الأفريقي .

المطلب الثاني : مواجهة الهجرة غير الشرعية في دول الشمال الأفريقي .

المطلب الأول

آثار الهجرة غير الشرعية على دول الشمال الأفريقي

تمهيد وتقسيم :

كانت النظرة المصاحبة للهجرة غير الشرعية في بدايتها نظرة إيجابية ، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين ، لكن مع مرور الوقت ، بدأ يظهر لهذه الهجرة غير الشرعية آثاراً على الفرد المهاجر وعلى الدول التي تنشأ منها والتي تقصدها ، فهي تؤثر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ، فالهجرة غير الشرعية هي عبارة عن تهديد لا تماثلي لأمن الدولة وحتى أمن الفرد ، ونظراً لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة وبخاصة إلى دول أوروبا ، سوف أقوم في هذا المطلب بعرض تفصيلي لهذه الآثار من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : آثار الهجرة غير الشرعية على الفرد المهاجر .

الفرع الثاني : آثار الهجرة غير الشرعية على دول المنشأ .

الفرع الثالث : آثار الهجرة غير الشرعية على دول المقصد .

(١) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : عقيد / عبدا لله سعود السراني ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

الفرع الأول

آثار الهجرة غير الشرعية على الفرد المهاجر

أولاً : قبل بدء الرحلة :

تتمثل الآثار والمخاطر التي يتعرض لها المهاجر - وأسرته - قبل الرحلة في المبالغ الباهظة التي يضطر الراغبون في الهجرة في تجهيزها ليقاضاها من سوف يسهلون له عملية السفر والرحيل ، هذه المبالغ قد يضطر المهاجر أو أسرته إلى جمعها ببيع ممتلكاتهم من مواشي أو قطع أرض أو منازل لتمويل عملية السفر^(١)، ومن لا يتمكن من دفع المبلغ المطلوب كاملاً فيضطر للاستدانة والتوقيع على شيكات بأضعاف المبلغ المطلوب ، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على المهاجرين وتعرضه للسجن والحبس وتعرض أسرهم للحرمان من مصدر دخل الأسرة وتحول دخلهم لسداد ما تم اقتراضه^(٢).

ثانياً : عند بدء الرحلة وأثناءها :

إن أكثر الطرق التي يستخدمها الشباب في هجرته غير الشرعية إلى الدول الأوروبية هي الطرق البحرية عبر السواحل والموانئ الممتدة على طول الساحل الشمالي لأفريقيا ، فيتعرض المهاجرون لخطر المداهمة من قبل قوات الشرطة ويتم القبض عليهم والزج بهم في السجون^(٣)، ويقوم بهذه العمليات عصابات التهريب المنظم في ظروف تحفها الكثير من المخاطر والسرية ، وربما تتخلى بعض هذه العصابات عن المهاجرين غير الشرعيين في البحر بعد أن يأخذوا المقابل وقبل وصولهم إلى الأراضي الموعودة ، وقد يغرق الكثير منهم أو يتم إنقاذ البعض منهم ، لينتهي بهم الأمر في معسكرات الحجز في البلاد الموعودة انتظاراً للترحيل^(٤).

وإذا انظرنا إلى الآثار الصحية والنفسية التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي الذي يتم القبض عليه ويتم ترحيله ، نجد أن هؤلاء المهاجرين معرضون لكثير من الأمراض الخطيرة مثل الملاريا ، والتهاب الكبد الوبائي والإيدز والدرن ، وقد أكدت التقارير الواردة من الإنتربول أن المهاجرين عبر البحر كثيراً ما يكونون في وضع صحي سيئ ، ذلك أن المهريين لا يوفرون لهم إلا أدنى حد من المستلزمات الأساسية للحياة كالغذاء والماء فقط^(٥)، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن بعض المهريين

(١) أنظر : طارق عباس ، الهجرة غير الشرعية تغازل أحلام المصريين بالثراء السريع وتنتهي بالعودة إلى نقطة الصفر ، جريدة الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية ، ٤ / أكتوبر / ٢٠١٠م ، العدد ١١٦٣٣ - ولمزيد من التفاصيل أنظر الرابط التالي :

<http://www.aawasat.com/details.asp?section=54&article=589374&issueno=11633>

(٢) انظر : د/ محمد مختار السيد القاضي ، الاتجار في البشر ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٢م ، ص ١١١ - د/ محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، مرجع سابق ، ص ١٣.

(٣) اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا ٢٠٠٦م ، مشروع الحملة الإعلامية حول الهجرة ، دراسة لقطاع الهجرة بوزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع الحكومة الإيطالية والمنظمة الدولية للهجرة ، ص ٤٩ - ٥٠.

(٤) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

(٥) انظر : د/ إيمان شريف ، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ٧.

يقومون بسرقة الأعضاء البشرية من المهاجرين وخصوصاً الأطفال^(١)، كما أن المهاجر الذي تفشل رحلته في الوصول إلى أوروبا يصبح مديوناً بما دفعه ثمناً لهجرته مما قد يوقعه فريسة للمرض النفسي كالإكتئاب أو القلق ، وقد يتحول إلى شخص ناغم حاقد على مجتمعه وبيئته الاجتماعية ، مما يدفع به إلى الانحراف السلوكي إن لم يلجأ للانتحار^(٢).

ثالثاً : بعد الوصول إلى دول المهجر :

يواجه المهاجرين غير الشرعيين صعوبة في الحصول على العمل والإقامة ، وبالتالي يواجهون خطر المطاردة من قبل الشرطة والتهميش وسوء المعاملة والاستغلال ، لا سيما إذا كانت العمالة غير ماهرة ، كما أنهم معرضون في أحيان كثيرة للاعتقال أو الطرد الجماعي من البلد دون إتاحة فرصة لهم لتقديم استئناف^(٣)، ويتعرض المهاجرين غير الشرعيين أيضاً للاستغلال في أنشطة غير مشروعة ، كالتهريب وتجارة المخدرات والسرقه والقتل لإشباع طموحاتهم ، كما تعد مسألة اندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال أبرز المشكلات الاجتماعية للهجرة في بلدان أوروبا ، بسبب التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي تتعرض له جاليات المهاجرين ، وانعكاساتها على خصائصهم وأوضاعهم مقارنة بالفئات المماثلة في البلدان المستقبلية لهم ، وقد يؤدي زيادة وتنامي حركة الهجرة غير الشرعية إلى خلق شعور معادى لهؤلاء المهاجرين حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر في سوق العمل بصورة غير قانونية ، ومن ثم تساعد الهجرة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع^(٤).

الفرع الثاني

آثار الهجرة غير الشرعية على دول المنشأ

أولاً : الآثار الاقتصادية :

١- تؤدي الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الأفريقي إلى أوروبا إلى تفرغ المدن الحضرية والأرياف وخصوصاً القطاع الاقتصادي الزراعي من الأيدي العاملة الشابة ، مما يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والتميزين في هذه المجالات ، وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد .
٢- التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تتحملها دول الشمال الأفريقي لإعداد هؤلاء الشباب علمياً ومهنياً ، وتستفيد من خبرتهم مؤسسات أخرى في دول أوروبا بمقابل زهيد وبشروط قاسية ، كما هو الحال في المهاجرين غير الشرعيين في كل من أسبانيا وإيطاليا في جنوب أوروبا^(٥).

(١) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) المركز الإعلامي الأمني ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ص ١١ .

(٢) دراسة حول موضوع الهجرة غير الشرعية بين الشباب المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

(٣) دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال مكافحة الأيدي العاملة ، طبعة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ، جنيف ، سويسرا ، ٢٠٠٧م ، ص ٢ - ١٤٧ .

(٤) انظر : عقيد / عبدا لله سعود السرناني ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥) انظر : د/ إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

- ٣- قيام المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة وغيرهم بالعديد من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة داخل التراب الوطني لدول الشمال الأفريقي - باعتبارها دول ممر - مثل التعامل بالعملات الصعبة وبيع وترويج المخدرات وتسهيل البغاء والدعارة والسرقعة وتهريب الأسلحة وغيرها^(١).
- ٤- أن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب إلى الدولة ، بالإضافة إلى أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتهرب أيضاً من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى .
- ٥- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إحباط العمالة الوطنية التي تنجح في الهجرة وفقدان الحافز لديها ، بل قد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه في دول أوروبا^(٢).

ثانياً : الآثار الاجتماعية :

- ١- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى التفكك الأسري والاجتماعي ، باعتبار أن الأسرة تعد أقرب رابط للشخص المهاجر ، وبالهجرة غير الشرعية يُقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية ، وهذا بدوره يؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه المتمثل في الأسرة والعائلة والقبيلة والقرية^(٣)، كما أن غياب الزوج عن منزل الزوجية قد يؤدي إلى إحساس الزوج - لدى عودته - بالغربة بين أفراد أسرته نتيجة لضعف العلاقة وفقد الإحساس بالأبوة ، كما قد ينجم عن غياب الزوج أيضاً وجود نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقياً وسلوكياً ، وتزايد نسبة الطلاق^(٤).
- ٢- يمتد تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ليظهر في محاكاة بعض مظاهر الحياة في أوروبا ، والتي تبدأ بتحول أسماء بعض القرى التي تكثرت فيها الهجرة غير الشرعية إلى أسماء دول أوروبية^(٥).
- ٣- أن الوضع غير القانوني الذي يمر به المهاجر ، يحتم عليه الاختفاء والعيش في أماكن غير لائقة للسكن ، وهذا ما يجعل المهاجر عرضة للباس والضياع والخوف من إلقاء القبض عليه .
- ٤- الهجرة غير الشرعية تمثل ثمناً إنسانياً باهظاً ، يتمثل في عدد من الأرواح التي يبتلعها البحر الأبيض المتوسط نتيجة استغلال شبكات التهريب لظروف الضحايا الباحثين عن لقمة عيش^(٦).

ثالثاً : الآثار السياسية والأمنية :

- ١- يؤدي النمو المتزايد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقلية مقيمة إقامة غير شرعية ، مما قد يترتب عليه مستقبلاً مطالبة بلدان المنشأ بحقوق الجاليات .
- ٢- ارتكاب السلوك الإجرامي والانضمام إلى العصابات الإجرامية المنظمة وتكوينها في بلد المنشأ لمساعدة الراغبين في السفر من دول المنشأ إلى دول أوروبا ممن تربطهم بهم صلة قرابة أو نسب^(٧) .

(١) انظر : د/ على الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٢) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٣) انظر : د/ إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

(٤) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٥) انظر : د/ نهى توفيق مكروم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٦) انظر : د/ على الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٧) انظر : عقيد / عبدا لله سعود السرائي ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، مرجع سابق ، ص ١١١ - ١١٢ .

- ٣- يمكن لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن تؤدي إلى صراع دبلوماسي بين الدول ، مما يؤدي إلى دفع العلاقات بين الدول إلى حالة من التوتر وتبادل الاتهامات بين الدول بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة^(١)، مثل الذي وقع بين المغرب وأسبانيا التي تضغط على المملكة المغربية من أجل تشديد الرقابة على حدودها ، وتتهمها بالضلوع في تسهيل مهمة المهاجرين غير الشرعيين ، مما أدى إلى صدام سياسي بين المملكتين نتج عنه سحب السفير المغربي بأسبانيا^(٢).
- ٤- انتشار مكاتب التفسير الوهمية التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم^(٣).

الفرع الثالث

آثار الهجرة غير الشرعية على دول المقصد

أولاً : الآثار الاقتصادية :

- ١- يُنظر إلى المهاجرين غير الشرعيين في البلد المستقبل على أنهم مستغلون لثرواته ، الأمر الذي يترتب عليه انتشار البطالة بين أبناء البلاد الأصليين^(٤)، إما لتزايد أعداد المهاجرين وإما لتمييزهم وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم ، وما يترتب عليه من مظاهر العنصرية تجاه المهاجرين غير الشرعيين من قبل الدولة ومواطنيها ، حيث ينظر إلى المهاجرين بوصفهم خطر على الأمن والاستقرار^(٥).
- ٢- أن المهاجرين غير الشرعيين لا يميلون إلى دفع الضرائب ، ويشكلون عبئاً ثقيلاً على نظام الرعاية الصحية والاجتماعية في البلد المضيف ، بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم^(٦).
- ٣- الاستفادة من الخدمات العامة التي توفرها الدولة لمواطنيها ، مما يؤدي إلى تدنى مستوياتها أو حرمان المواطنين منها ، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية الفعالة في المناطق التي يقيم بها المهاجرين غير الشرعيين^(٧).
- ٤- التأثير على حجم الإنتاج والنتائج القومي ، مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير والاستيراد ، واختلال الميزان التجاري وانخفاض الناتج القومي ، ومن ثم انخفاض القيمة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة^(٨).

(١) انظر : د/ محمد مصطفى محمد إبراهيم ، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .
 (٢) انظر : د/ الأخضر عمر الدهيمي ، ندوة علمية حول : التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة ، بحث مقدم يوم ٨ فبراير ٢٠١٠ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص ١٣ .
 (٣) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
 (٤) انظر : د/ هالة غالب ، المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد ١ ، المجلد ٥١ ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٦ .
 (٥) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) ، مرجع سابق ، ص ٩ .
 (٦) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .
 (٧) انظر : د/ الأخضر عمر الدهيمي ، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
 (٨) انظر : د/ أحمد حويطي وآخرون ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٨م ، ص ١٣٦ .

٥- الإخلال بآليات السوق وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة ، وظهر سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط أعلى قاسية^(١).

ثانياً : الآثار الاجتماعية :

- ١- نتيجة لتواجد المهاجرين غير الشرعيين تنشأ الأحياء العشوائية ، وما يصاحبها من تدنى صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والتسول وغيرها ، وتفقد على دولة المقصد عادات وثقافات جديدة فتظهر المشكلات الاجتماعية والنفسية^(٢).
- ٢- يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى الزواج من أجنبيات لضمان وجوده الأمن داخل الدولة ، وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه طلاق ، ومن هنا تظهر مشكلة نسب الأطفال ، ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء .
- ٣- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تكوين أقليات داخل البلد المضيف ، ويتجهون لإثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم بالطرق التي قد تصل أحياناً إلى العنف والتدمير.
- ٤- زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في تكديس المسكن بكثافة من الذكور ، مما يولد ميلاً للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي^(٣).
- ٥- دخول عادات غريبة على المجتمع ، وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة ، وظهر قيم غير سليمة مثل التسول والتسكع والبطالة ، ووجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق جنسية^(٤).

ثالثاً : الآثار السياسية والأمنية :

- ١- أصبح الربط بين الهجرة غير الشرعية والأمن مسألة تثير قلقاً دولياً ، لما تتطوي عليه من أعال العنف التي ترتكب من قبل المهاجرين وأفراد الأقليات ، مما انعكس أثره على الاعتقاد بأن هناك صلة وثيقة بين الهجرة الدولية والإرهاب الدولي^(٥).
- ٢- تؤدي تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى زيادة مخاطر وقوع الجريمة ، وتنامي الشبكات الإجرامية ، والخوف من فقدان تلاحم النسيج الاجتماعي والثقافي في المجتمعات المضيفة^(٦).
- ٣- تتكبد البلد المستقبلة للهجرة تكاليف مادية وأمنية كبيرة ، نتيجة للهجرة غير الشرعية التي تدهم سواحلها ، من طعام ومأوى وعلاج وأمن ، واستيعاب المهاجرين الذين يصلون لشواطئها^(٧).
- ٤- قد يستغل أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزراعة أمنها واستقرارها ، مع صعوبة الاستدلال أحياناً على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين^(٨).

(١) انظر : د/ عثمان الحسن محمد نور - د/ ياسر عوض المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مرجع سابق ، ص ٨٢.
(٢) انظر : مستشار / ناصر بن حمد الحنايا ، الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٨ .
(٣) انظر : اللواء د/ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) ، مرجع سابق ، ص ١١ .
(٤) انظر : د/ عثمان الحسن محمد نور - د/ ياسر عوض المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
(٥) انظر : د/ نهى توفيق مكروم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .
(٦) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٩ م ، ص ٣ - ٨٩ .
(٧) انظر : د/ راوية توفيق ، هجرة الشمال الأفريقي إلى أوروبا ، تحليل الأسباب والدوافع ، أعمال ندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي التي عقدت في الفترة من ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ - ١٥ .
(٨) انظر : د/ عثمان الحسن محمد نور - د/ ياسر عوض المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

المطلب الثاني

مواجهة الهجرة غير الشرعية في دول الشمال الأفريقي

تمهيد وتقسيم :

قامت العديد من دول الشمال الأفريقي بسن تشريعات لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ القوانين تنفيذاً فعالاً ، فيما يختص بتحديد هوية المهاجرين والتحقيق معهم وملاحقتهم قضائياً ، وكذلك استصدار أحكام الإدانة بشأنهم ، ويبدو أن محور التركيز الرئيسي ينصب على اعتراض المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم ، واستحداث أدوات واستراتيجيات فعالة لتفكيك الشبكات الإجرامية التي تقف خلف هذه الأنشطة ، وإحضار أفرادها أمام العدالة .

نظراً لما تعانيه دول جنوب وشرق البحر المتوسط من الهجرة غير الشرعية - كدول عبور ودول إقامة غير شرعية - شأنها شأن الدول الأوروبية ، فمن الضروري التعاون كشركاء متكاملين للتعاطي الجدي مع الهجرة غير الشرعية ، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية وتنموية مشتركة بين الدول^(١).

لذا سأقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة العربية الأفريقية .

الفرع الثاني : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبي .

الفرع الأول

مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة العربية الأفريقية

أولاً : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة العربية :

(أ) تدابير الشراكة العربية :

جامعة الدول العربية بيت العرب الذي أنشئ عام ١٩٤٥ م ، ليلبي مطالب العرب في اتحاد يجمع بينهم وآلية للتنسيق بين دولهم ، وفى هذا الصدد عقد اجتماع لوزراء الدول العربية المعنيين بشئون الهجرة في القاهرة يومي ١٨ - ١٩ فبراير ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتبادل الوزراء تجارب دولهم وخبراتها وصولاً إلى وضع تدابير شراكة عربية لتنظيم الهجرة العربية الرسمية ومواجهة الهجرة البينية العربية غير الشرعية ، وقد تنج عن هذا الاجتماع عدة توصيات تعد أساساً لإستراتيجية عربية لمعالجة قضايا الهجرة والجاليات العربية في الخارج وهذه التوصيات هي :

- ١- إنشاء مجلس للوزراء العرب المعنيين بشئون الهجرة والجاليات العربية بالخارج .
- ٢- تكليف الأمانة العامة للجامعة بإيجاد آلية مشتركة لمتابعة علاقات الارتباط بين موضوعات السكان والهجرة والتنمية والتشغيل على مستوى الوطن العربي وتعزيز دور المهاجرين وتشجيع تواصلهم فيما بينهم وبين دولهم للحد من عمليات الهجرة غير الشرعية^(٢).

(١) انظر : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .

- ٣- دعوة منظمة العمل العربية للنظر في إمكانية إنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العمالة العربية المهاجرة في الخارج وحماية حقوقها ، وإنشاء شبكة عربية وقاعدة معلومات لسوق العمل ووضع تصور لمركز أو لمراكز عربية نموذجية لتدريب وتأهيل العمالة العربية المرشحة للعمل في الخارج .
- ٤- التنسيق العربي في المحافل الدولية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بموضوع الهجرة والتأكيد على التفاوض مع الدول الأجنبية ، على أن تقتزن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية بمعالجات على المدى الطويل للأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية تعتمد أساساً على الارتباط بين الهجرة والتنمية .
- ٥- دعوة اتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية المشتركة وجمعية رجال الأعمال إلى تمويل إنشاء مركز عربي لأبحاث الهجرة والثقافة العربية^(١) .

(ب) الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية :

- إن الإخلال بالأمن في أي دولة من دول الشمال الأفريقي - كدول عربية - تتعدى آثاره بالضرورة إلى الإخلال بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للمنطقة العربية برمتها ، مما يؤثر بالتالي على جهودها من أجل الاستقرار والتنمية والرخاء ومجابهة التحديات التي تواجهها . مما يمكن تحقيقه بالآتي :
- ١- استحداث أجهزة أمنية متخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وضبط العمالة الأجنبية غير الشرعية ، وإحباط التسلل إلى دول الشمال الأفريقي أو الخروج منها ، وتشديد شروط وضوابط دخول وخروج المهاجرين منها وإليها^(٢) .
- ٢- اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية اللازمة لحماية الأشخاص وممتلكاتهم من العدوان الإجرامي ، والتعاون مع أجهزة الأمن بالتصدي لكل ما يخل بأمن المجتمع^(٣) .
- ٣- تحقيق التعاون بين الدول لمنع الهجرة غير الشرعية من خلال إطلاق مبادرة مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البرية والبحرية ، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة^(٤) .
- ٤- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات وتوظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار ، ومتابعة التقدم التكنولوجي لاستثمار إيجابياته المستجدة^(٥) .
- ٥- دراسة أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية دراسة مستفيضة ، وتحليل الظواهر الإجرامية وخاصة الهجرة غير الشرعية منها للتعرف على تطوير أساليبها والعمل على مكافحتها بجهد جماعي .
- ٦- وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين في الأجهزة المختلفة تعول على الكفاءة الذهنية والمؤهل الدراسي واللياقة البدنية والرغبة الشخصية^(٦) .

(١) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٧٨-٧٩ .

(٢) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) انظر : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٤) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٥) انظر : د/ محمد إبراهيم الأصبغى ، محاضرة بعنوان : مدى كفاية المقررات والتوصيات الصادرة عن التجمع لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، طرابلس ، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

(٦) انظر : د/ محمد البربري ، الهجرة الوافدة في السودان ، رسالة دكتوراه ، ص ٣١٤ . أشار إليه : د/ طارق الشهاوى ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٧- تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية في الأمم المتحدة ومعهد البحوث للدفاع الاجتماعي للأمم المتحدة بغية استقاء المعلومات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية^(١).

(ج) الإستراتيجية التنموية العربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية :

- ١- إعداد وتأهيل الشباب تبعاً للسياقات القانونية ، للاستفادة من الموارد البشرية ، بما يحفظ حقوقهم ويعود بالنفع على الدول المستقبلية لهم كدول الخليج العربي .
- ٢- مساهمة الدول ذات الاقتصاديات المرتفعة - دول الخليج العربي - في تحقيق التنمية بالبلدان الأصلية لتحقيق ظروف العيش وتوفير فرص العمل لهم ، وتذليل الصعوبات التي تقيدها محلياً أو إقليمياً .
- ٣- بناء مجتمع السلام والتنمية البشرية المستدامة ، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات الإنسانية في الفضاء العربي والمتوسط^(٢).
- ٤- الاتفاق مع بعض دول المهجر العربي على إنشاء مراكز لتدريب العمالة في بلدانهم وفي دول المهجر ، لتوفير العمالة الفنية ذات المهارات العالية القادرة على تلبية متطلبات السوق ، وإنشاء دور إيواء لرعاية المهاجرين في حالة التوقف عن العمل أو الفصل .
- ٥- السعي نحو مزيد من التعاون العربي في مجالات العمالة على جميع محاورها وأبعادها كجزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك تدعياً لدور العالم العربي في تحقيق أمن العالم واستقراره^(٣).
- ٦- عقد اتفاقيات مع دول المهجر العربي للقيام باستثمارات في البلدان الأصلية لخلق فرص عمل للشباب ، والمساعدة على توفير الموارد المحاربة للفقر وانجاز التنمية المستدامة ، إذ أن مساعدة الدول المصدرة للعمال تساعد كثيراً في التقليل من إغراء الهجرة غير الشرعية^(٤).

يتضح لنا من هذه التوصيات : اتجاه الدول العربية إلى اعتبار أن مواجهة الأمنية ليست كافية ، ويجب أن يكملها الاهتمام بالتنمية والتفاهم مع الدول الأوروبية الأعضاء في الشركة الأورومتوسطية ، الأمر الذي يكشف عن إدراك الدول العربية عن الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وسعيهم لتجنب استخدام أراضي الدول العربية كمعابر للهجرة إلى الدول الأخرى .

ثانياً : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة الأفريقية :

إن اعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي كخطة عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية يهدف إلى :

أولاً : التعاون الجدي والفعال في مجال الهجرة غير الشرعية بتبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى (مواطنو أفريقيا) من خلال العناصر التالية :

(١) انظر : د/ محمد البربري ، الهجرة الوافدة في السودان ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

(٢) انظر : د/ سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٤) انظر : د/ عباس أبو شامة ، تهريب البشر وانعكاساتها الأمنية ، منشورات مركز بحوث شرطة الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد ١٤ ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥م ، ص ٩٩ .

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين في المهجر .
- الإدراج المنتظم لخبرة الأفريقيين في المهجر في برامج الإتحاد الأفريقي .
- الاشتراك الكامل للأفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي .
- التنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية وتكثيف مكافحة الأوبئة .

ثانياً : التأكيد على أن تكون إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا تنصب على تمويل التنمية والتضامن ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الأفريقية بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوروبية تجاه أفريقيا بتحقيق شراكة فعلية قائمة على احترام المصالح المشتركة التالية :

- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود .
- تشجيع التعاون بين البلدان الأفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية .
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة غير الشرعية .
- تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة سكان الحدود مع التركيز الخاص على الجوانب الاقتصادية والثقافية^(١) .

الفرع الثاني

مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبي

حيث أن التصدي للهجرة غير الشرعية في الشمال الأفريقي ليست مسؤولية بلدان الجنوب وحدها ، بل أنها من أكبر مسؤوليات البلدان الأوروبية ، فإننا سوف نتعرض لهذا الأمر من خلال النقاط التالية :

أولاً : تدابير الشراكة العربية الأوروبية :

سبق أن ذكرنا أن الإتحاد الأوروبي سعى لاتفاقيات شراكة طموحة جداً مع دول حوض البحر المتوسط بالنظر لأهميتها الإستراتيجية ، ونتج عن ذلك عدة اتفاقيات واجتماعات منها : اتفاقية شينجين وبرنامج تامبري وقرار الإتحاد الأوروبي ٢٠٠٢م واتفاقية برشلونة ١٩٩٥م واجتماع مالطا ١٩٩٧م وإعلان تونس ٢٠٠٢م واجتماع أشبيلية بأسبانيا ، كما تأسست اللجنة العالمية حول الهجرات الدولية ٢٠٠٣م^(٢)، وقد وقعت دول شمال أفريقيا اتفاقيات إعادة التوطين مع عدة دول أوروبية ، وغالباً ما يكون ذلك في مقابل تقديم مساعدات مادية تساعد في التنمية ، إلى جانب دعم (مشترك) في مراقبة الحدود^(٣)، المثال على ذلك أن إيطاليا طلبت تخصيص ١% من الناتج المحلي لتقديمه إلى دول شمال أفريقيا لإقامة مشروعات ، ومعالجة البطالة ، والحد من الهجرة من الجنوب إلى شمال أفريقيا ، ومن ثمة إلى أوروبا^(٤) .

(١) انظر : د/ الأخضر عمر الدهيمي ، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك ، المبحث الثاني من هذا الفصل ، ص ١٢٧:١٣٠ .

(٣) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٤) انظر : د/ سمير بودينار ، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور (دراسة حالة المغرب العربي) : ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج : مشكلات وحلول ، ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠٠٨م ، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) ٢٠٠٨ ، ص ٧ .

إلا أن الاتفاقيات والاجتماعات الوزارية لدول الشراكة الأوروبية ومتوسطة ليست هي النمط الوحيد للتعاون بين الدول العربية والأوروبية ، إذ توجد أنماط أخرى منها على سبيل المثال : الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط التي تضم برلمانات دول حوض المتوسط وبعض الدول التي لها علاقة وطيدة في حوض المتوسط ، وهذه الجمعية أقرت ميثاق البحر المتوسط في موناكو نوفمبر ٢٠٠٨م ، الذي يعترف بأن الفجوة بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للمتوسط كبيرة ، ومن مهامها الرئيسية تنسيق مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين ، وكذلك الإعلان الصادر عن ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي عقد في البندقية في شهر نوفمبر ٢٠٠٩م والذي ضم سلسلة من الإجراءات العملية لمكافحة الهجرة غير الشرعية كما يلي :

- ١- تشجيع الهجرة الشرعية ، وفق العرض والطلب في سوق العمل وصالح الدول المصدرة والدول المستقبلية في ظل احترام حقوق الإنسان .
- ٢- تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرعايا دول ضفتي المتوسط .
- ٣- تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية ، والتعاون للحد من تدفق المهاجرين في حوض المتوسط مع الاهتمام بالأطفال وبحاجاتهم في إطار الاتفاقيات الثنائية^(١).

وقد طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل والإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة ومن أهمها :

- ١- التشديد في قوانين اللجوء ، وإتباع سياسة الطرد والترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيين .
- ٢- تبنى المجلس الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠٣م برنامج مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء ، كما نظمت المادة (٦٢) ممن معاهدة أمستردام بشأن ((الحرية ، العدل ، الأمن)) الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود ، ومكافحة شبكات الجريمة^(٢) .
- ٣- مكافحة ظاهرة التوظيف غير القانوني للمهاجرين ، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال تحد من المزايا التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة .
- ٤- إتباع سياسة لوي الذراع بالربط بين توقيع عدد من دول جنوب المتوسط على اتفاقيات إعادة توطين مهاجريها غير الشرعيين ، وتقديم مساعدات مالية وفنية لهذه الدول ، وتحديد حصص للهجرة لها^(٣) .
- ٥- اقتراح إقامة شرطة أوروبية موحدة ، واعتماد نظام جالييليو للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية اعتباراً من بداية ٢٠٠٤م ، في إطار السعي لتعزيز إجراءات الرقابة على الحدود^(٤) .
- ٦- إنشاء مجموعة من الدوائر المتخصصة لمحاربة الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى عمل إجراءات أمنية تتمثل في تسييج الشواطئ الحدودية ، وتنصيب كاميرات مراقبة ، وآلات للإشعاع المبكر^(٥) .

(١) انظر : اللواء / محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٢) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(٣) انظر : د/ مصطفى عبد العزيز مرسى ، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي ، أعمال ندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي التي عقدت في الفترة من ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧م ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ١١ - ١٢ .

(٤) انظر : ناصر حامد ، إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٩ ، يناير ٢٠٠٥م ، ص ١٩٠ .

(٥) انظر : د/ سمير بو دینار ، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا ، الواقع وإمكانات الارتقاء ، (دراسة حالة الهجرة المغربية إلى أسبانيا) ، ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي ، أبريل ٢٠٠٧م ، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة ، ص ٩ - ١٠ .

ثانياً : تدابير الشراكة الأفريقية الأوروبية :

هناك بعض المبادرات المشتركة أفريقية – أوروبية في مجال الهجرة نوجزها فيما يلي :

- ١- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية .
- ٢- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار ، وفي هذا السياق تم في عام ١٩٩٢ إحداث مركز المعلومات ، والتفكير ، والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود .
- ٣- إحداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية ، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطة لمراقبة الحدود ، وتحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين ، وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال ، والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعويين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول .
- ٤- السعي في ظروف سياسية خاصة إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من بعض الشروط ، وفي ظل ما يسمى بنظام الحصص ، وذلك لإدماجهم ضمن النسيج المجتمعي ، والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني^(١).

والملاحظ في شأن العلاقات الأفريقية – الأوروبية ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية أن التفاوض بين الطرفين يتم في إطار هيمنة أوروبية مطلقة ، يلاحظ فيها الإصرار الأوروبي على وقف تيار الهجرة غير القانونية ، ونقل هذه المعركة إلى خارج القارة الأفريقية من خلال دعم برامج تقوم على الآتي :

- ١- إقامة معسكرات تجميع لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في دول العبور وإعادتهم إلى بلدانهم .
- ٢- تكثيف الإجراءات الأمنية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين ، وقد أثبتت هذه الإجراءات الرادعة فعاليتها في بعض الأحيان .
- ٣- دعم برامج التنمية في دول المصدر لتوفير فرص عمل للشباب حتى لا يفكروا في الهجرة . غير أن تلك الإجراءات ظلت مفتقرة إلى الفعالية وعاجزة إلى اليوم عن وقف الهجرة غير الشرعية ، وما ينتج عنها من مآسي أثناء عملية العبور^(٢).

ونحن من جانبنا نرى : أن المفتاح الحقيقي للتصدي لتحديات الهجرة غير الشرعية هو تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية وإجراءات التنمية ، من خلال التكامل بين الإجراءات الأمنية والتنمية الاقتصادية والعمالة والتعليم ، وكم كنت أتمنى أن يكون الاهتمام بالتنمية على قدر الاهتمام بتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

(١) انظر : د/ نهى توفيق مكرم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .
(٢) انظر : د/ سمير بودينار ، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور، مرجع سابق ، ص ٧ .

الخاتمة

إن مشكلة الهجرة غير الشرعية في دول الشمال الأفريقي لم تعد من المشكلات التي يمكن السكوت عنها ، أو الوقوف حيالها مكتوفياً أيدي ، أو أن نخدع أنفسنا أمام صمت الضحايا واستحياء المجتمعات ، بل أنها أصبحت ظاهرة عالمية لا تقف عند حدود دولة معينة ، وأنها في كثير من الحالات تنتقل كالعدوى من منابع بعض المجتمعات أو الهيئات المستهدفة لخطر الجريمة المنظمة ، نظراً لأن مجتمعات كثيرة تعاني من تدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبعض الأفراد فيها ، مما يؤدي إلى بروز مجموعات غير سوية تتصارع في داخل أفرادها نزعات الخير والشر ، مما ينتج عنه وجود الجرائم المختلفة ، كالهجرة غير الشرعية التي يترتب عليها استغلال البشر واستعبادهم ونزع أعضائهم بغير رضاهم ، لذا فإن الحاجة أصبحت قائمة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تنسيق الجهود على المستوى القومي والإقليمي لدول الشمال الأفريقي لمحاربة الهجرة غير الشرعية .

وفي ختام هذه الدراسة نضع مجموعة من النتائج والتوصيات أمام أولى الشأن في كل مكان للحد من هذه الظاهرة المؤذية :

أولاً : أهم النتائج :

- ١- تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية ، وكلها تدور حول معنى : انتهاك قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة بعدم الالتزام بالشروط القانونية للهجرة التي تضعها الدول المرسله والمستقبله على حد سواء ، ويستوي في ذلك أن تكون الهجرة عن طريق أفراد أو جماعات منظمة .
- ٢- يعد التهريب عن طريق الجو أقل بكثير من التهريب عن طريق البر أو البحر ، لكونه باهظ التكاليف ويتطلب إتباع العديد من الإجراءات ، والمرور عبر العديد من نقاط التفتيش والسيطرة ، وبالتالي ارتفاع احتمالات الكشف عن عمليات التهريب ، مما يدفع المهاجرون إلى الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر أو عبر الطرق الصحراوية غير الممهدة بعيداً عن أعين الشرطة .
- ٣- هناك بعض الجرائم ذات صلة بالهجرة غير الشرعية لا تشمل الضحية ، بل تشمل الجاني ، فقد يقرر الجاني القيام بعمليات غسيل الأموال القدرة المتحصلة من الهجرة غير الشرعية ، وتهريب الأسلحة أو المخدرات أو التهرب من الضرائب .
- ٤- اتجاه الدول العربية إلى اعتبار أن المواجهة الأمنية ليست كافية ، ويجب أن يكملها الاهتمام بالتنمية والتفاهم مع الدول الأوروبية الأعضاء في الشراكة الأوروبية ومتوسطة ، الأمر الذي يكشف عن إدراك الدول العربية عن الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وسعيهم لتجنب استخدام أراضي الدول العربية كمعابر للهجرة إلى الدول الأخرى .
- ٥- المفتاح الحقيقي للتصدي لتحديات الهجرة غير الشرعية هو تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية وإجراءات التنمية ، من خلال التكامل بين الإجراءات الأمنية والتنمية الاقتصادية والعمالة والتعليم ، وكم كنت أتمنى أن يكون الاهتمام بالتنمية على قدر الاهتمام بتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .
- ٦- يعد تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في دول الشمال الأفريقي دافعاً رئيسياً ومسبباً قوياً للهجرة غير الشرعية ، على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي وقلة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع في دول الشمال الأفريقي تدفع بكل تأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير شرعية .

ثانياً : أهم التوصيات :

- ١- ضرورة إصدار قرارات بعدم الطرد الجماعي أو الفردي للعمال المهاجرين غير الشرعيين من دول الشمال الأفريقي وغيرها ، عند مخالفة النشاط محل رخصة العمل ، لأن هذا يتعارض مع أحكام المادة (٩/٢٢) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تنص على : عدم جواز طرد الأجانب الذين دخلوا بطريقة شرعية أو غير شرعية .
- ٢- ضرورة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين كضحايا لعصابات الجريمة المنظمة الذين تم التغيرير بهم ، والمتاجرين في البشر واستغلالهم كمصدر للربح والثراء السريع من خلال الهجرة غير الشرعية .
- ٣- ضرورة إنشاء منظمة الشرطة الجنائية العربية ، على غرار منظمة الشرطة الجنائية الأوروبية لمكافحة الجريمة المنظمة ، ومنها الهجرة غير الشرعية .
- ٤- ضرورة تغليظ العقوبة على كل من يقوم بتهريب المهاجرين ، أو المساعدة في تهريبهم على نحو يعرض حياتهم للخطر لتصل إلى الإعدام في حالة موت الضحايا .
- ٥- ضرورة إقامة معسكرات تجميع لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في دول الشمال الأفريقي وإعادتهم إلى بلدانهم ، وتكثيف الإجراءات الأمنية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين ، لأن هذه الإجراءات الرادعة أثبتت فعاليتها في بعض الأحيان .
- ٦- كما نلفت نظر السلطة الحاكمة في دول الشمال الأفريقي إلى ضرورة دعم برامج التنمية الداخلية لتوفير فرص عمل للشباب حتى لا يفكروا في الهجرة .
- ٧- ضرورة العمل على تطوير آليات ومركزات الأمن الإنساني للحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الشمال الأفريقي ، والتي عرفت نمواً وانتشاراً في السنوات الماضية ، كما أن المقاربات المحكومة بالهاجس الأمنيينبغى أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقاً وعقلانية تعتمد على الأخذ بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتوفير عيش كريم لكل فئات المجتمع وبالأخص فئة الشباب .
- ٨- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية والسواحل البحرية لمنع التسلل بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية في دول الشمال الأفريقي .
- ٩- ضرورة إعفاء الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية من المسائلة القانونية ، بشرط قيام هؤلاء الأفراد بإعلام السلطات بوجود المخطط الإجرامي ، أو مدها بمعلومات تسهم في إحباط المخطط أو القبض على منفذيه .
- ١٠- ضرورة قيام الأجهزة المعنية بدول الشمال الأفريقي بتخصيص نسبة من المهاجرين بصورة قانونية ، وذلك لتنظيم هجرة شرعية بغرض الحد من الظاهرة ، طبقاً لما هو معمول به في بعض الدول ومنها تونس .
- ١١- قيام دول الشمال الأفريقي بإرسال بعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الحراسة الإلكترونية فائقة الدقة المطبقة على الحدود الأمريكية المكسيكية .

قائمة المراجع

أولاً : كتب القانون :

- ١- دكتور سالم إبراهيم النقبى ، جرائم الاتجار بالبشر ، واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي ، دار المتحدة للطباعة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢م .
- ٢- دكتور على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٥٩م .
- ٣- دكتور طارق الشهاوى ، الهجرة الغير شرعية (رؤيا مستقبلية) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م .
- ٤- دكتور خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر فى ضوء القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٠م والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١١م .
- ٥- دكتور محمد الشناوي ، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار فى البشر ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٤م .
- ٦- دكتور محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م .
- ٧- دكتور عزت حمد الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م .
- ٨- دكتور محمد مصباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة) دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، الإمارات .
- ٩- المستشار القانوني أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية ، الكتاب الحديث ، ٢٠١٢م .
- ١٠- مستشار أشرف الددع ، مرتكزات الوقاية من جرائم الاتجار بالبشر فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى إطار المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات ، معهد الخبراء العرب للتدريب والاستشارات ، أبو ظبي ، ٢٠١٢م .
- ١١- عقيد عبد الله سعود السرانى ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م .
- ١٢- دكتور ه إيمان شريف ، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- ١٣- دكتور محمد مختار السيد القاضي ، الاتجار فى البشر ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٢م .
- ١٤- دكتور حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) المركز الإعلامي الأمني ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة .
- ١٥- دكتور أحمد حويتى وآخرون ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف فى الوطن العربي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٨م .

- ١٦- دكتور على الحوات ، الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، طرابلس ، منشورات الجامعة المغاربية ، ٢٠٠٧ م .
- ١٧- دكتور عثمان الحسن محمد نور – دكتور ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٨ م .

ثانياً : رسائل الماجستير والدكتوراه :

- ١ . دكتور ه أماني فاروق فهمي ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر ، دراسة ميدانية لبعض المهاجرين من محافظة البحيرة / كفر الدوار ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٣ م .
- ٢ . دكتور محمد هشام عزمي ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- ٣ . دكتور ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١١/٢٠١٢ م .
- ٤ . دكتور منصور رءوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٣/٢٠١٤ .
- ٥ . دكتور محمد مصطفى محمد إبراهيم ، تأثير الهجرة الشرعية على القرية المصرية (دراسة حالة على قرية ميت ناجي بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٤ م .
- ٦ . دكتور نهى توفيق محمود على مكرم . الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية (دراسة حالة لبعض قرى محافظة الدقهلية) رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١ م .
- ٧ . دكتور ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٠ م .
- ٨ . دكتور رادية تيتوش ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠ .
- ٩ . دكتور إبراهيم الناني الصادق ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٢ م .

ثالثاً : الندوات والمؤتمرات :

- ١ . دكتور محمد الأسعد دريز ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية ، تونس ٢٠٠٣ م .
- ٢ . دكتور عصام محمد إبراهيم ، البطالة في مصر الواقع والحلول ، المؤتمر السابع والثلاثون حول قضايا السكان والتنمية (رؤى مستقبلية) ، الجزء الثالث ، المركز الديموجرافي ومعهد التخطيط القومي ، القاهرة .

٣. دكتوراه راوية توفيق ، هجرة الشمال الأفريقي إلى أوروبا ، تحليل الأسباب والدوافع ، أعمال ندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي التي عقدت في الفترة من ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧م ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
٤. دكتور جلال الدين إبراهيم وآخرون ، أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين ... تجارب جمهورية السودان ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الحلقة العلمية : أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض . ٢٠٠٤م .
٥. اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا ٢٠٠٦م ، مشروع الحملة الإعلامية حول الهجرة ، دراسة لقطاع الهجرة بوزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع الحكومة الإيطالية والمنظمة الدولية للهجرة .
٦. دكتور محمد إبراهيم الأصبعي ، محاضرة بعنوان : مدى كفاية المقررات والتوصيات الصادرة عن التجمع لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، طرابلس ٢٠٠٧ .
٧. دكتور سمير بودينار ، تأثيرا الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور (دراسة حالة المغرب العربي) : ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج : مشكلات وحلول ، ١٧ - ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨م ، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) .
٨. مستشار ناصر بن حمد الحنايا ، الهجرة غير الشرعية ، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية) ، الفترة من ٢٧ - ٣١ / ١١ / ٢٠١٣م .
٩. دكتور مصطفى عبد العزيز مرسى ، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي ، أعمال ندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي التي عقدت في الفترة من ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧م ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
١٠. دكتور سمير بو دينار ، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا ، الواقع وإمكانات الارتقاء ، (دراسة حالة الهجرة المغربية إلى أسبانيا) ، ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي ، أبريل ٢٠٠٧م ، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة .

رابعاً : المجالات والدوريات والمقالات :

١. دكتور عبد الحليم بن مشرى ، ماهية الهجرة غير الشرعية ، مجلة الفكر ، مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، العدد السابع ، نوفمبر ، ٢٠١١م .

٢. دكتور أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مقال منشور في مكافحة الهجرة غير المشروعة ، مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠١٠م.
٣. دكتور طارق فتح الله خضر ، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها ، مجلة بحوث الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٤. دكتور ناجى عبد النور ، الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، يومي ٢٩ و ٣٠ أبريل ٢٠٠٨م .
٥. دكتور هالة غالب ، المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ٥١ ، مارس ٢٠٠٥م .
٦. دكتور عباس أبو شامة ، تهريب البشر وانعكاساتها الأمنية ، منشورات مركز بحوث الشرطة ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد ١٤ ، ٢٠٠٥م .
٧. طارق عباس ، الهجرة غير الشرعية تغازل أحلام المصريين بالثراء السريع وتنتهي بالعودة إلى نقطة الصفر ، جريدة الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية ، ٤/ أكتوبر/ ٢٠١٠م ، العدد ١١٦٣٣ .
٨. دكتور ناصر حامد ، إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٩ ، يناير ٢٠٠٥م .

خامساً : الأبحاث القانونية :

١. دكتور أحمد عبد العزيز الأصفر ، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأساليب والأسباب المتبعة ، بحث منشور في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ، السعودية ، ٢٠١٠م.
٢. دكتور محمد محمود السرياني ، هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال ، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الأنماط الحديثة ، ٨- ١٠ فبراير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، ٢٠١٠م .
٣. دراسة حول موضوع الهجرة غير الشرعية بين الشباب المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
٤. دكتور عمر الأخضر الدهيمي ، ندوة علمية حول : التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة ، بحث مقدم في ٨ فبراير ٢٠١٠م ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
٥. دكتور محمد الأسعد دريز ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية ، تونس ، ٢٠١٣م .

سادساً : متنوعات :

- ١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ م : التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشرى والتنمية)) ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مصر ، ٢٠٠٩ م .
- ٢- موقع الجزيرة الفضائية ، الهجرة في قوارب الموت ، الاثنين ، ٣٠/١١/٢٠١٤ .
- ٣- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الأمم المتحدة ، المكتب المعنى بالمخدرات والجريمة ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٦ م .
- ٤- قرار الجمعية العامة رقم ٥٤/٢١٢ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩ م .
- ٥- وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/25 .
- ٦- دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال مكافحة الأيدي العاملة ، طبعة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ، جنيف ، سويسرا ، ٢٠٠٧ م .
- ٧- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشرى والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٩ م .

سابعاً : الروابط الإلكترونية :

[Www.2ohchr.org/french/law/cmw.htm](http://www.2ohchr.org/french/law/cmw.htm)

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/54/74833/%D8%A7%D9%84%.....A7.aspx>

www.aljazeera.net/.../76655D0A.4529-911B-65634470E4B7.htm

[Www.eur-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr](http://www.eur-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr)

[-http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc](http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc)

[L, Office des national unites la drogue le crime .www.unodc.org.](http://www.unodc.org)

<http://www.aawasat.com/details.asp?section=54&article=589374&issueno=11633>

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية ٢ .

- المطلب الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية وتحديد أنواع المهاجرين . ٤
- الفرع الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية . ٥
- الفرع الثاني : تحديد أنواع المهاجرين غير الشرعيين . ٨
- المطلب الثاني : أنماط الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها . ١٠
- الفرع الأول : أنماط الهجرة غير الشرعية . ١٠
- الفرع الثاني : اتجاهات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من دول الشمال الأفريقي . ١٣
- المطلب الثالث : أسباب الهجرة غير الشرعية . ١٥
- الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية . ١٥
- الفرع الثاني : الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية . ١٧
- الفرع الثالث : الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية . ١٨

المبحث الثاني : الإطار التشريعي والقانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية ١٩ .

- المطلب الأول : الإطار التشريعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية . ١٩
- الفرع الأول : الحاجة إلى تشريعات خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية . ٢٠
- الفرع الثاني : تجريم فعل الهجرة غير الشرعية . ٢١
- الفرع الثالث : أفعال إجرامية أخرى ذات صلة بالهجرة غير الشرعية . ٢٢
- الفرع الرابع : الظروف المشددة لعقوبة الهجرة تهريب المهاجرين . ٢٤
- المطلب الثاني : الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية . ٢٥
- الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية . ٢٥
- الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية في المواثيق الأوروبية . ٢٧
- الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية في تشريعات دول الشمال الأفريقي . ٢٩
- المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر . ٣٢
- الفرع الأول : أوجه الشبه بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر . ٣٢
- الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر . ٣٣
- الفرع الثالث : تحول الهجرة غير الشرعية إلى الاتجار بالبشر . ٣٥

المبحث الثالث : آثار الهجرة غير الشرعية على دول الشمال الأفريقي . ٣٦

- المطلب الأول : آثار الهجرة غير الشرعية على دول الشمال الأفريقي . ٣٦
- الفرع الأول : آثار الهجرة غير الشرعية على الفرد المهاجر . ٣٧

٣٨	الفرع الثاني : آثار الهجرة غير الشرعية على دول المنشأ .
٤٠	الفرع الثالث : آثار الهجرة غير الشرعية على دول المقصد .
٤٢	المطلب الثاني : مواجهة الهجرة غير الشرعية في دول الشمال الأفريقي .
٤٢	الفرع الأول : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة العربية الأفريقية .
٤٥	الفرع الثاني : مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبي .
٤٨	الخاتمة .
٥٠	قائمة المراجع .
٥٥	الفهرس .